

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطلبة:

- حواريت يمينة سعيدة أشواق
- قداري نجلاء

تحت عنوان:

أثر اختيار الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر - تيارت-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الصفة	الدرجة العلمية	الأستاذ
رئيسا	أستاذ مساعد - أ. جامعة ابن خلدون تيارت	بلعيد شكيب
مناقشا	أستاذة محاضر - أ. جامعة ابن خلدون تيارت	زيتوني هوارية
مشرفا ومقررا	أستاذة محاضر - أ. جامعة ابن خلدون تيارت	صافا محمد

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

اعترافا بالفضل وتقديرا بالجميل أتوجه بجزيل الشكر

إلى من رفعت يدي إليه فلم يخيب رجائي

لقله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ النمل : 19.

و أخص بالذكر الأستاذ المشرف "صافا محمد " صاحب العطاء الذي لم يدخر جهدا في ذلك فجزاه الله عنا كل خير ونفع به كل طالب علم ومعرفة.

كما لا ننسى شكر الأستاذ " عابد عدة" الذي قدم لنا يد العون لإثراء هذه الدراسة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل عمال المؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت على حسن استقبالهم وعلى كل معلومات التي قاموا بتقديمها لنا. ونختم هاته الت شكر الأساتذة الكرام لأعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرفمناقشتهم لهذه الدراسة

الإهداء

الحمد لله رب العرش العظيم الذي جاد إلي بنور العلم فانعم علينا فأفضل
بتوفيقي في انجاز هذه المذكرة و أزكى الصلاة و السلام على خليفة محمد
صلى الله عليه و سلم خاتم الأنبياء و الرسل أكرم السابقين و اللاحقين.
اهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق و شملني بالعطف و الحنان و كان
درع أمان لي ولأحتمي به, و تحمل أعباء الحياة حتى لا نحس بالحرمان,
أبي الغالي أطال الله في عمره.

التي جعل الله الجنة تحت أقدامها, إلى من غمرتني بفيض حنانها منذ نعومة
أظفاري و ضحت من أجل سعادتي, اليكي يا مثل الصبر و الحنان أُمي الغالية.
إلى من شاركني فرحتي و حزني و حياتي بحلوها ومرها أخواتي :

خديجة اسمهان ريتاج

إلى كل عائلتي كبيرهم و صغيرهم .

إلى كل أصدقائي و صديقاتي و اخص بالذكر خالد.

إلى رفيقة دربي التي قاسمتني عناء هذه المذكرة و تعبها قداري نجلاء
إلى نفسي عزيزة و إلى كل من علمني حرفاً طيلة فترة دراستي. وإلى كل
أساتذتي الكرام.

اشواق

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أهدي ثمرة مجهودي التي كبرت معها وهي تراعيني بالحنان والدعاء. إلى
من كتبت لها لجف القلم قبل أن أتم حقها في الشكر والعرفان إلى حبيبتي
ونور دربي وجلاء همي وشمعة علمي في صغري ومنارتي في كبري.
"أمي الحبيبة"
إلى من كثر الله بالهيبة والوقار. إلى من علمني العطاء بدون انتظار. إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار.
"أبي العزيز"
إلى من عشت معهم تحت سقف واحد وتقاسمت معهم الأفراح والأحزان إلى
من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء.
"أخي وأخواتي"
إلى كل الأصدقاء رفقاء دربي أشواق، صبرين، مليكة
إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة الأستاذ المشرف "صاف محمد"
والأستاذ "عابد عدة"
والى كل طلاب الدفعة 2024 تخصص إدارة مالية

نجلاء

فهرس المحتويات

صفحة

المحتويات

شكر

اهداءات

فهرس

مقدمة

أ

الفصل الأول: الجانب النظري للهيكل المالي والأداء المالي

المبحث الأول: عموميات حول الهيكل المالي	2
المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي	2
المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي وتكلفته	5
المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي	13
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي وأنواعه	13
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي	18
المبحث الثالث: أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة	22
المطلب الأول: نظريات المفسرة للهيكل المالي	22
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي المؤسسة	28
المطلب الثالث: أثر علاقة الهيكل المالي على الأداء المالي	34
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر-تيارت-	
المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة اتصالات الجزائر -تيارت	41
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر	41
المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر	42
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	43
المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت	47
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر	47
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية	49
المطلب الثالث: تحليل النتائج	57
خاتمة	61
قائمة المصادر والمراجع	64
الملاحق	70

قائمة الاشكال

صفحة	عنوان الشكل
5	الشكل رقم (01-01) : محددات الهيكل المالي
8	الشكل رقم (02-01) : مصادر التمويل المملوكة والمقترضة.
23	الشكل رقم (03-01): يمثل العلاقة بين تكلفة الأموال ونسبة الاقتراض بقيمة المؤسسة.
24	الشكل رقم (04-01): مدخلات فير بحال عمليات
25	الشكل رقم (05-01): العلاقة بين تكلفة الأموال ونسبة الاقتراض بقيمة المؤسسة
44-43	الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر .
50	الشكل رقم 02-02: المنحنى البياني للسيولة العامة
51	الشكل رقم 03-02: تطور نسبة السيولة السريعة خلال الفترة 2021-2023.
52	الشكل رقم 04-02: تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة (2021-2023)
53	الشكل رقم 05-02: تطور نسبة الملائمة العامة خلال الفترة (2021-2023)
54	الشكل رقم (06-02): تطور نسبة الاستدانة خلال الفترة (2021-2023)
55	الشكل رقم (07-02): تطور نسبة تمويل الدائمين خلال الفترة (2021-2023)
56	الشكل رقم (08-02): تطور نسبة المردودية المالية خلال الفترة (2021-2023)
57	الشكل رقم (09-02): نسبة المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2021-2023)

قائمة الجداول

صفحة	عنوان الجدول
47	جدول رقم (01-02): أصول مؤسسة اتصالات الجزائر بتيار ترقية الدراسة المبالغ الصافية.
48	الجدول رقم (02-02): خصوم مؤسسة اتصالات الجزائر بتيار تخلا للفترة الدراسة (2021-2023)
49	الجدول رقم (03-02): جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر بتيار تخلا للفترة (2021-2023)
49	(الجدول رقم (04-02): يمثل نسبة السيولة العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر خلا للفترة (2021-2023)
50	: (الجدول رقم (05-02) يمثل نسبة السيولة السريعة لمؤسسة اتصالات الجزائر خلا للفترة (2021-2023
51	(الجدول رقم (06-02) يمثل نسبة الجاهزة لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023
52	: (الجدول رقم (07-02): نسبة الملائمة العامة لاتصالات الجزائر خلا للفترة (2021-2023
53	: (الجدول رقم (08-02): نسبة الاستدانة المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023
45	: (الجدول رقم (09-02): نسبة التمويل الدائمي لمؤسسة اتصالات الجزائر لفترة (2021-2023
55	(الجدول رقم (10-02) : تطور نسبة المردودية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023
56	(الجدول رقم (11-02): يمثل نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023
57	الجدول رقم (11-02): يمثل تحليل بنى الهيكل المالي لمؤسسة خلا للفترة الدراسة

مقدمة

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، بات من الضروري الغوص في دراسة الأطر النظرية والتطبيقية التي تحكم المؤسسات الاقتصادية والمالية، خاصة فيما يتعلق بالهيكل المالي والأداء المالي. تهدف هذه المذكرة إلى فحص وتحليل العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في إطار قانوني يرتكز على دراسة النظريات المتعلقة وكذلك التطبيقات الميدانية على مؤسسات محددة.

الفصل الأول من هذه المذكرة مخصص لبناء الأساس النظري اللازم لفهم أعمق للهيكل المالي وتأثيراته. يتناول المبحث الأول الإطار النظري للهيكل المالي، مستعرضاً المفاهيم الأساسية والنظريات الرئيسية التي تشكل أساس التفكير في هذا المجال. المبحث الثاني يتطرق إلى عموميات حول الأداء المالي، موضحاً كيف يُقاس هذا الأداء وما هي العوامل التي تؤثر فيه. بينما يختتم الفصل بمناقشة معمقة في المبحث الثالث حول أثر علاقة الهيكل المالي على الأداء المالي، مستشهداً بأدلة نظرية وتجريبية تسلط الضوء على هذا التأثير.

الفصل الثاني ينقل من النظرية إلى التطبيق من خلال دراسة حالة محددة تتمثل في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت. يهدف هذا الفصل إلى تطبيق النظريات والمفاهيم المدروسة في الفصل الأول على مؤسسة حقيقية، ما يسمح بتقييم فعالية الهيكل المالي وتأثيره على الأداء المالي في بيئة عمل معينة.

من خلال هذه المذكرة، نأمل أن نقدم مساهمة قيمة في الفهم الأكاديمي والعملي للعلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي في السياق القانوني والاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على السياق الجزائري. تستهدف هذه الدراسة الأكاديميين، المهنيين في مجال الاقتصاد والمال، وصناع السياسات، إضافة إلى المهتمين بتحليل المالي والقانوني.

في إطار تحليل العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي، تظهر مجموعة من الإشكاليات الرئيسية والفرعية التي تستدعي التحقيق والبحث الدقيق. الإشكالية الرئيسية لهذه الأطروحة تتمحور حول:

"ما هو تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر -تيارت-؟"

هذه الإشكالية الرئيسية تفرعت إلى عدة إشكاليات فرعية تساعد في تعميق الفهم وتوجيه البحث:

- كيف تؤثر نظريات الهيكل المالي في صنع القرارات المالية؟
- هل تختلف تأثيرات الهيكل المالي على الأداء المالي باختلاف القطاعات والسياقات الاقتصادية؟
- كيف يمكن للتغييرات في الهيكل المالي أن تفتح فرصاً جديدة للنمو والتوسع؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ملموس للهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات في الجزائر، وهذا التأثير يختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: الشركات التي تتبع استراتيجيات مالية محافظة تظهر أداءً مالياً أفضل في المدى الطويل مقارنة بالشركات التي تتخذ مخاطر مالية عالية.

الفرضية الثالثة: تغييرات الهيكل المالي تؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت.

أهداف وأهمية البحث

- الهدف الرئيسي: تحليل تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات في الجزائر، بتطبيق خاص على اتصالات الجزائر فرع تيارت.
- الأهداف الفرعية:
- فهم العوامل التي تؤثر في الهيكل المالي للشركات.
- قياس الأداء المالي وتحديد مؤشراتته الرئيسية.
- تقييم العلاقة بين استراتيجيات الهيكل المالي ونتائج الأداء المالي.
- أهمية البحث: تكمن في إثراء الفهم الأكاديمي والعملية للعلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي، مما يساهم في تحسين قرارات الإدارة المالية في المؤسسات الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع

- الحاجة لفهم أعمق: الحاجة لفهم كيفية تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية.
- قلة الدراسات السابقة: ندرة الأبحاث التي تتناول هذه العلاقة في السياق الجزائري، خاصة في قطاع الاتصالات.
- الأهمية الاقتصادية: قطاع الاتصالات يعد من القطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد.

صعوبات الدراسة :

- فيما يتعلق بدراسة تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت، يمكن أن تواجه العديد من التحديات والصعوبات خلال عملية البحث، ومنها:
- عدم الحصول على
- بيانات مالية مفصلة ودقيقة لفرع محدد من مؤسسة كبيرة يمكن أن يكون تحديًا، خاصة إذا كانت البيانات المطلوبة تتضمن معلومات حساسة أو محمية.
- قلة المراجع في مواضيع البحث

حدود الدراسة

- الإطار الزمني: من بداية سنة 2024 إلى شهر ماي 2024.
- التركيز الجغرافي: الدراسة محدودة بمؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت.
- البيانات المالية: الاعتماد على البيانات المتوفرة والتي قد تكون محدودة في بعض الجوانب.

منهج الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الهيكل المالي وتحليل تأثيراته على الأداء المالي.

الدراسة الكمية: استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات المالية واختبار الفرضيات.
دراسة الحالة: تحليل مفصل لاتصالات الجزائر فرع تيارت لتطبيق النظريات والتحليلات النظرية.

دراسات السابقة

روابح عميروش، زعموشي بلقاسم، اثر الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية على الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي:

في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و هي:

-أكدة العديد من النظريات بوجود هيكل مالي مناسب يعظم قيمة المؤسسة.

-تغير مستوى الأداء المالي لشركة كوندور من فترة إلى أخرى.

-تأثر الأداء المالي لمؤسسة كوندور بالتغيرات التي طرئة على هيكلها المالي، و لكن لم يكن مستوى متوازن.

نضيرة حمر العين، اثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير:

-تعتبر تكلفة التمويل عن معدل العائد الذي يقبل به المستثمر و تعد العنصر الأساسي في المفاضلة المتاحة أمام المؤسسة.

-توفرت الشركة الإفريقية للزجاج على سيولة منخفضة في السنتين 2010-2011، لكنها حسنت هذه النسبة و أصبحت جيدة في السنوات المتبقية.

زينب لعرج، شيماء بو حبل، اثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير:

-لابد من دراسة توازن المؤسسة المالي من اجل الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة أي أدائها المالي باستخدام عدة أدوات من بينها النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

-تعتمد المؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء على الأموال الخارجية بنسبة اكبر من الأموال الخاصة في عملية تمويلها وهذا بالرغم من المخاطر المالية الناتجة عن هذه الديون .

_للمؤسسة اثر الرفع المالي سالب أي إن كلما زادت الديون طويلة الأجل في هيكل رأس مال المؤسسة انعكس ذلك سلبا على مرد وديتها.

_حققت المؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء خزينة صافية موجبة في الفترة 2016_2018، بينما حققت خزينة سالبة في سنة 2019.

_المؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء غير متوازنة في هيكلها المالي.

الفصل الأول

الجانب النظري

للهيكل المالي والأداء المالي

تمهيد:

يعتبر الهيكل المالي و الأداء المالي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من الباحثين .وهو ما يجعل المؤسسة تسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها الارتقاء و التميز, و ذلك بتوفير متطلبات أفراد المجتمع و حاجياتهم من خلال إنتاج السلع و الخدمات و كذلك بتوفير مناصب الشغل. يحتل الأداء المالي أهمية كبيرة في المؤسسة كما يوفره من أساليب تساعد الإدارة المالية, آذ يعتبر من أهم الوسائل التي تلجأ إليها عند اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بتحديد الهيكل المالي و مصادره.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الأول:

المبحث الأول: عموميات حول الهيكل المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي.

المبحث الثالث: أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول الهيكل المالي:

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسات من مساهمين ومسيرين، كما له تأثير على استقرارية المؤسسات من جانب المالي، وعليه في هذا المبحث سنتطرق إلى : مفهوم الهيكل المالي ومحدداته ومكوناته.

المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي

سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم الهيكل المالي وأهميته وأهم محدّداته:

الفرع الأول: ماهية الهيكل المالي:

أولاً: مفهوم الهيكل المالي :

لقد حظي موضوع الهيكل المالي بدراسات مالية كبيرة نظراً لأهميته، وعليه فقد وردت عدة تعريفات للهيكل المالي:

لا بد في البداية أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال، الأول الهيكل المالي والذي يقصد به التمويل الدائم للمنشأة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل، والأسهم الممتازة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصيرة الأجل، وعلى هذا الأساس فانهيكل رأس المال للمنشأة يعتبر جزءاً من الهيكل المالي .و يتكون من حق ملكية وأسهم المعادية وفائض رأس مال والأرباح المحتجزة¹.

يترجم الهيكل المالي (البنية المالية) للمؤسسة، الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها، فتختلف تكلفة التمويل من مورد مالي إلى آخر حسب الطبيعة².

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الهيكل المالي بأنه الجانب الأيسر من الميزانية والذي يبين لنا كيفية تمويل أصول المؤسسة.

مفهوم الهيكل المالي الأمثل : " قد يقصد بأمثلية الهيكل المالي للمؤسسة مدى إمكانية اختيارها النسبة التمويل معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة رأس مال أقصى ممكن وبالتالي تنظيم قيمة المؤسسة³.

ثانياً: أهمية الهيكل المالي:

- له أهمية كبيرة في المؤسسات تتمثل في:
- اتخاذ القرارات استثمارية الصائبة.
- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل أو خارج المؤسسة.
- صياغة الإستراتيجية المالية التي يحسدها كشف المركز المالي.

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، العدد 4، 2011، ص 249.

² ددان عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي، الإسهامات النظرية الأساسية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2002، ص 03.

³ ددان عبد الوهاب، المرجع سابق، العدد 04، 2007، ص 108.

- المحافظة على السيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.
- تعظيم ثروة المؤسسة.

الفرع الثاني : محددات الهيكل المالي: وتنقسم محددات الهيكل المالي إلى:

أولاً:المحددات الكمية : المؤسسة تختار هيكلها المالي بناء على العديد من المحددات الكمية التي يؤثر على قراراتها المالية وتتمثل في:

الربحية : تشير إلى الربح المنسوب إلى عناصر معينة في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل ويقاس الكفاءة التشغيلية للمنظمة وينتمي إلى الأطراف المهتمة بتحسين هذه الكفاءة، إن مراقبتها وكفاءتها التشغيلية تعني أن المؤسسة لديها القدرة على تحقيق عوائد كافية لأصحابها (المقرضين) وهذا هو الهدف الأساسي لجميع المؤسسات و الضروري لبقائها و استمرارها ,الذي تطمح إليه مؤشرات المستثمر و الدائن في تعاملاته مع المؤسسات.¹

السيولة : تمثل السيولة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتوقعة قصيرة الأجل والالتزامات الأخرى, تستحق التدفقات النقدية العادية المتوقعة من المبيعات و تحصيل الذمم المعنية أولاً, ومن خلال الحصول على النقد من مصادر أخرى ثانياً, حسب ما تسمح له السيولة زيادة ثقة المنخرطين في المنظمة, لتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم.²

المردودية: يقصد بها نتيجة الدورة في هذه السنة أي درجة فعالية وسائل الإنتاج, فارتفاع مستوى المردودية يعني للمؤسسة قدر أكبر من المرونة من أجل تغطية التزاماتها المالية.³

حجم المؤسسة: حجم المؤسسة عامل في قدرتها على التوسع في الإقراض، فالمؤسسات ذات المصادر مالية الكبيرة ذات الحجم الواسع غالباً ما تتمتع بثقة مصادر أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة.⁴

هيكل الأصول : يؤثر هيكل الأصول على مصادر التمويل بصور عديدة، فالمنشآت التي تتميز بأن أصولها الثابتة تعيش لفترة طويلة وخاصة في حالة أن الطلب على منتجاتها مؤكد إلى حد كبير، تستخدم القروض طويلة الأجل المكفولة بضمانات، ومن ناحية أخرى فإن الشركات التي تتكون أغلبية أصولها من ذمم ومخزون والتي تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق الشركة للأرباح تعتمد بصفة أساسية في القروض قصيرة الأجل وإن كانت تستخدم أيضاً القروض طويلة الأجل ولكل بدرجة محدودة على القروض قصيرة الأجل وإن كانت تستخدم أيضاً القروض طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.⁵

¹ سليم مجلخ , وليد بشيشي , محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أشعة الانحدار الخطي VAR مجلة دراسات اقتصادية , العدد 01 , جامعة قلمة , الجزائر , 2019, ص 121

² سليم مجلخ, وليد بشيشي ,المرجع سابق ,ص 121

³ عبيد سعد نوح, محددات الهيكل التمويلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة، جيجل 2017-2018، ص 66.

⁴ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص ص 158-159

⁵ محمد صلاح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات)، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 310.

ثانياً: المحددات الكيفية: بالإضافة إلى المحددات الكمية للهيكل المالي، هنالك أيضاً محددات نوعية للهيكل المالي يتم أخذها بعين الاعتبار عند اختيار الهيكل المالي وتتمثل في¹.

الملائمة: تشير إلى قدرة الهيكل المالي على تلبية احتياجات وظروف المؤسسة بشكل مناسب، في الواقع يتعلق الأمر بضمان توازن الديون والأسهم واستخدام الموارد المالية بطريقة تدعم أهداف الشركة وتحقق الاستدامة المالية.

المرونة: وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعاً للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال.

ويحقق معامل المرونة للمؤسسة الفوائد التالية:

- تمكين المؤسسة من الحصول على أكبر عدد ممكن من البدائل في حالات التوسع والانكماش.
- زيادة قدرة المؤسسة على استخدام الأموال المتاحة لها.
- زيارة قدرة المؤسسة على التخلص من الأموال الفائضة في الوقت المناسب.

ثالثاً: المحددات الأخرى: وهنالك محددات أخرى بالإضافة للمحددات التي تم ذكرها يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الهيكل المالي وتتمثل في:

الإدارة والسيطرة: بقاء سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي تلعب دوراً بارزاً في تخطيط مصادر التمويل. لهذا السبب كثيراً ما نجد المالكين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض و إصدار الأسهم الممتازة بدلاً من إصدار الأسهم العادية، لأن الدائنين العاديين و الممتازين كلهم لا يهددون مثل هذه السيطرة بصورة مباشرة، لأنهم لا يملكون التدخل في الإدارة .

المنافسة: تعتمد القدرة على سداد الديون على ربحية المؤسسة وحجم مبيعاتها، على هذا الأساس فإن استقرار هوامش الربح يساوي استقرار المبيعات. ولا شك أن السهولة التي تدخل بها الشركة إلى الصناعة التي تأسست فيها، فضلاً عن قدرة هذه الشركات على توسيع قدرتها، ستؤثر على هوامش الربح لمنشأتها².

التوقيت: تحديد المؤسسة الوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق المقترضة لأجل الحصول على الأموال الأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في بعض الأحيان قد تلغى قدرها على التوقيت³.

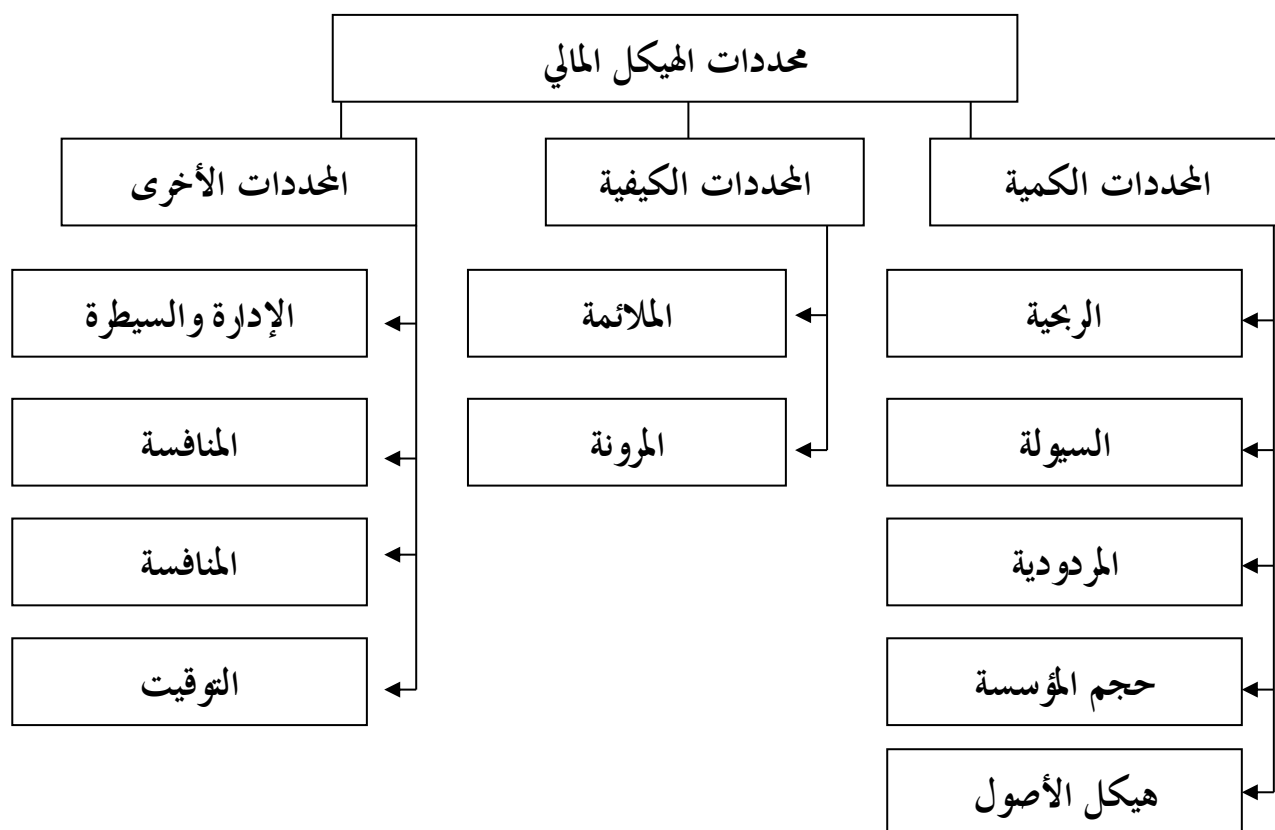
يمكن تلخيص محددات الهيكل المالي في الشكل التالي :

¹ عليان الشريف وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 113.

² محمد صلاح الهناوي، جمال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال) المكتب العلمي الحديث، ص 380.

³ مفلح محمد عقل، المرجع سبق ذكره، 158.

الشكل رقم (01-01) : محددات الهيكل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعطيات

المطلب الثاني : مكونات الهيكل المالي وتكلفته:

تحتاج المنشآت للتمويل وذلك إما لتغطية حاجات طارئة أو موسمية أو عندما تقوم بالتوسع وذلك بالاعتماد على تشكيلة مصادر مالية مختلفة.

الفرع الأول: مصادر التمويل المملوكة والمقترضة:

أولاً: مصادر التمويل المملوكة:

تعتبر أموال الملكية المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الجديدة وتظل تحت التصرف الدائم لمؤسسة، وتوفر أموال الملكية للمؤسسة الاستثمار الدائم فيها. وتتمثل مصادر أموال الملكية في :

1) الأسهم الممتازة : تعرف الاسم الممتازة على أنها حصة في رأسمال المؤسسة لها نسبة أرباح ثابتة وبالرغم من أن نسبة أرباح الأسهم الممتازة ثابتة إلا أن الشركة غير ملزمة بدفع قيمة هذا الربح في حال تحقيق الخسائر.¹

¹ عبد الحليم كرايتن وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (مفاهيم، تطبيقات) دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2006، ص 20.

(2) الأسهم العادية : يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قيمة السهم عادة ما تكون مذكورة في عقد تأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في القيمة الاسمية مضافا إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال وقد تكون أكثر أو أقل من القيمة الدفترية.¹

الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة مصدرا رئيسيا هاما لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمشروع، ويمكن تعريفها على أنها «ذلك الجزء المتبقي من الفائض بعد توزيع جزء من الأرباح في المساهمين في المؤسسة».²

ثانيا: مصادر التمويل المقترضة:

عندما تكون مصادر التمويل المتوفرة لدى المؤسسة غير كافية لتلبية احتياجاتها الاستثمارية و التشغيلية، فإنها تبحث عن مصادر تمويل أخرى، ما تسمى بالأموال المقترضة متمثلة في:

(1) المصادر قصيرة الأجل: يستعمل التمويل قصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الاستثمار في الموجودات المتداولة وذلك لتناسب طبيعة هذه الموجودات من حيث سرعة تحويلها إلى نقد وطبيعة القروض قصيرة الأجل التي يفترض إن يتم تسديدها خلال فترة قصيرة تتناسب في طولها في معظم الأحيان وطول الدورة التجارية للمؤسسة. حيث اعتبرت الائتمانات التجارية والمصرفية من مكونات المصادر قصيرة الأجل لأنها الأموال التي تحصل عليها الشركة وتلتزم بسدادها خلال فترة محاسبية واحدة أو سنة مالية واحدة.³

1.1) الإئتمان المصرفي :

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل، تحصل عليه المؤسسات من البنوك والمؤسسات المالية والمصارف الأخرى، من تزويدها بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط محددة.⁴

2.1) الائتمان التجاري:

يعتبر الائتمان التجاري من مصادر التمويل قصيرة الأجل يمنحه المورد المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، حيث يحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.⁵

¹ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشآت المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 13.

² عبيد على أحمد المجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصر القروض وبيان كيفية معاملتها ضريبيا، دار النهضة العربية للنشر، 2001، ص 37.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار جنادين النشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص 60.

⁴ نور الدين حبابة، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص 469.

⁵ دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 221.

(2) المصادر متوسطة الأجل:

هي تلك المصادر التي تمتد لفترة زمنية متوسطة، عادة تتراوح بين عام وعدة سنوات، تستخدم هذه المصادر لتحقيق أهداف مالية متوسطة الأجل.

ويمكن تقسيمها إلى القروض البنكية متوسطة الأجل والتمويل التأجيري أو بما يعرف بالاستئجار.

(1.2) القروض البنكية متوسطة الأجل:

يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة الاقتصادية من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده، ويكون البنك في هذه الحالة معرض لخطر تجميد أمواله لفترة زمنية، وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المؤسسة.¹

(2.2) التمويل التأجيري (الاستئجار) :

تشير عملية الاستئجار إلى إتفاق بين مؤسستين، بحيث تقوم المؤسسة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمؤسسة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه.²

ويتخذ هذا النوع من التحويل الأشكال التالية:

أ-التأجير المالي : وهو عقد بين المستأجر والمؤجر بحيث لا يستطيع الطرف الأول إلغائه بل يظل ملتزماً بدفع أقساط مالية للمالك الأصل نظير استعماله لهذا الأصل تساوي مجموع قيمته وفوائده، ويستمر مثل هذا الأصل طوال العمر الإنتاجي للأصل.³

ب-التأجير التشغيلي: ويطلق على هذا النوع أحيانا استئجار الخدمات، لأن عقد الاستئجار يتضمن تقديم التجهيزات وضمان خدمات الصيانة إلى المستأجر، ويقوم على فكرة الانتفاع من الخدمات دون أن ينتهي ذلك إلى الانتفاع بتملكه.⁴

(3) المصادر طويلة الأجل:

وهي مصادر التمويل التي غالبا ما تفوق مدة استحقاقها عن 5 سنوات والتي تستخدم المؤسسة من أجل تمويل دورتها الاستثمارية ويأخذ صورتين أساسيتين هما:

السندات والقروض طويلة الأجل.

¹ احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية 2008، 42.

² فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 122-123.

³ حسني على فريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص

⁴ جمال الدين كعباش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية .

1.3) السندات: يعتبر السند قرضاً طويلاً الأجل يحمل سعر فائدة ثابت توافق بموجبه المؤسسة التي أصدرته تختلف السندات كمصدر للتمويل طويل الأجل عن القروض محددة المدة ويمكن الاختلاف بينهما في كون إصدار السندات يتم الإعلان عنه و الدعاية له و يعرض على الجمهور ويبيع إلى عدة مستثمرين مختلفين أفراد أو شركات إما القروض محددة المدة فإنه يتم الحصول عليها من جهة واحدة.¹ والسندات تكون مضمونة أو غير مضمونة.²

أ- **السندات المضمونة:** وهي السندات التي تصدر بضمانة معنية أو برهن بعض أو كل موجودات المؤسسة التي أصدرت السند.

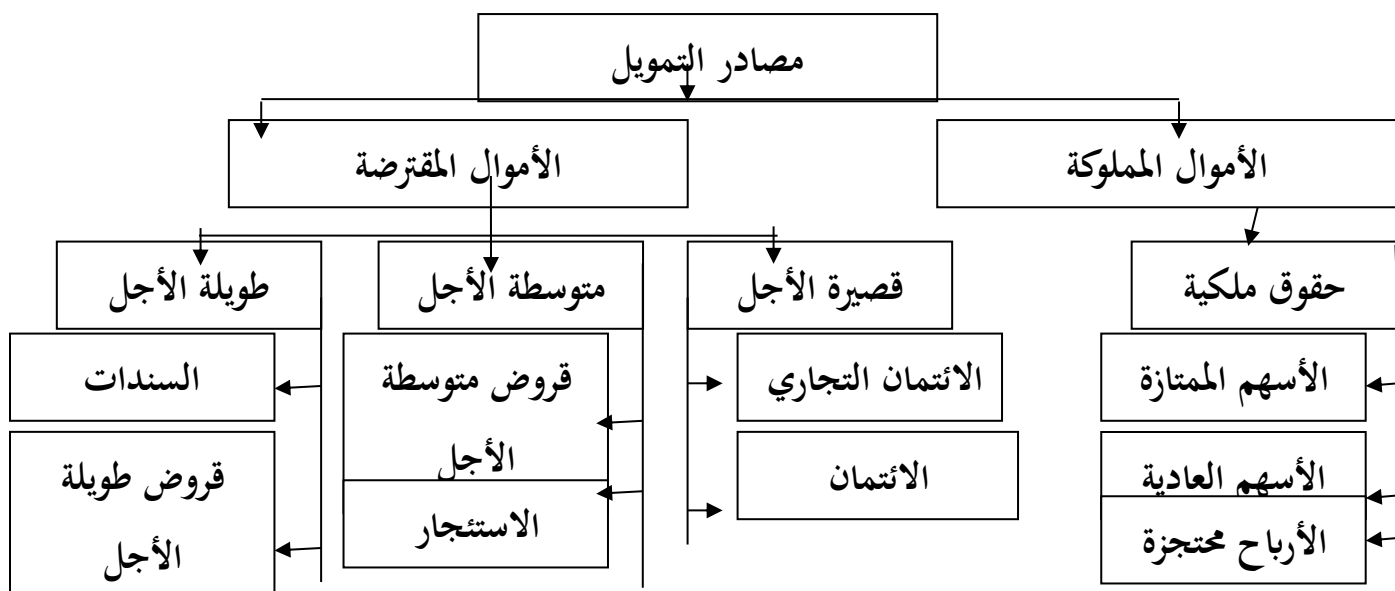
ب- **السندات غير المضمونة:** وهي السندات التي تصدرها المؤسسة دون أن تكون مضمونة برهن عقاري أو موجودات أو أية ضمانات أخرى وهي أبسط أنواع السندات وأكثرها خطورة على حاملها.

2.3) القروض طويلة الأجل:

تحصل المؤسسة على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية، وعن طريق التفاوض المباشر ثم انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفقاً لشروط محددة بالعقد المبرم قد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاماً.³

مما سبق يمكن تلخيص مصادر التمويل المملوكة والمقترضة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01 - 02): مصادر التمويل المملوكة والمقترضة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

¹ على عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2002، ص 27.

² أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 8.

³ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

الفرع الثاني : تكلفة التمويل:

تقوم المؤسسات من أجل تمويل استثماراتها باختيار تشكيلة من مصادر التمويل المملوكة كانت ألامقترضة والتي ذكرناها سابقا، إلا أن استخدام هذه المصادر التمويلية لا يكون مجانيا بل تترتب عنه تكلفة والتي تعرف بتكلفة التمويل.

أولاً: تعريف تكلفة التمويل : وردت عدة تعاريف لتكلفة التمويل أبرزها:

تعرف بأنها " معدل العائد الذي يجب أن تحصل عليه المؤسسة من استثماراتها والذي يعين بنفس الوقت بمعدل العائد المطلوب من المستثمر"¹.

وتعرف أيضا أنها: " الحد الأدنى لمعدل العائد الذي ينبغي تحقيقه على الاستثمارات المقترحة"².

ومنه يمكن أن نستنتج أن تكلفة التمويل تتمثل في المعدل الواجب أن تحققه المؤسسة في استثماراتها لكي تستطيع أن تحافظ على قيمتها في السوق وأن تجتذب الأموال التي تحتاج إليها لتمويل استثماراتها. ويمكن استخلاص أهمية تكلفة التمويل في ما يلي:³

-هدف المدير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين وذلك يكون بالعمل على تخفيض التكاليف من بينهم تكلفة التمويل.

-في اتخاذ قرارات الموازنة، خصم التدفقات النقدية يتم بالاعتماد على تكلفة رأس المال كمعدل خصم تخصم به التدفقات النقدية وحساب صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي.

-تعتبر تكلفة التمويل أحد معايير قبول أو رفض المشروعات، حيث أن أي مشروع استثماري لا يضمن عائد متوقعا يساوي على الأقل تكلفة تمويله يتم رفضه.

ثانيا : حساب تكلفة التمويل

يتم حساب تكلفة التمويل لكل مصدر من مصادر تمويل المؤسسة المختلفة كل على حدا.

1) تكلفة الأموال المملوكة :

تعرف بأنها الحد الأدنى من معدل العائد الواجب كبيع على الاستثمارات الممولة بأموال مملوكة بحيث لا تتأثر قيمة الأموال المملوكة الموجودة أصلا.⁴

¹ فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2013، ص 286.

² رضوان وليد العمار، أساسيات في (الإدارة المالية) مدخل إلى قرارات وسياسات التمويل، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997، ص 151 .

³ أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الاسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 339.

⁴ عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، 2008، ص 275.

1.1 : تكلفة الأسهم العادية

يمكن حسابها بطريقتين مختلفتين¹:

الطريقة الأولى : حالة توزيع الأرباح بكاملها على المساهمين العاديين.

وتعتمد هذه الطريقة في حساب تكلفة رأس المال الخاص المتحصل عن طريق بيع الأسهم العادية على أن تكلفة السهم العادي تعادل معدل الربح للسهم الواحد والتي تحسب على أساس نسبة أرباح السهم الواحد الحالية إلى القيمة الصافية للسهم وفق النموذج التالي:

معدل العائد للسهم الواحد (تكلفة السهم) = الأرباح الحالية للسهم الواحد / قيمة السهم.

الطريقة الثانية : حالة توزيع قسم من الأرباح واحتجاز القسم الآخر.

وتعتمد على العلاقة بين تكلفة السهم العادي بالأرباح الموزعة على المساهمين وبكمية الأرباح المحتجزة .

وفق العلاقة التالية:

تكلفة الأسهم العادية = أرباح السهم / قيمة السهم + معدل النمو

2.1 تكلفة الأسهم الممتازة :

هنا تكون توزيعات الأسهم الممتازة عادة بمعدل ثابت ولا تحقق أي ميزة ضريبية لذا تحدد تكلفة التمويل

بالأسهم الممتازة وفق العلاقة التالية:²

$$K_p = dp/P_{net}$$

Kp: تكلفة التمويل الأسهم الممتازة

dp: توزيعات السهم الممتاز

Pnet: سعر البيع

3.1 تكلفة الأرباح المحتجزة:

يوجد ثلاث طرق تستخدم عادة لحساب تكلفة الأرباح المحتجزة وهي كالتالي:

نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية وفق للمعادلة التالية:³

تكلفة الأرباح المحتجزة = معدل العائد الخالي من المخاطرة + (عائد السوق - العائد الخالي من المخاطرة) × بيتا
بيتا: علاوة مخاطر السوق.

¹ رضوان وليد العمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-156.

² محدد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 287.

³ عدنان عاليه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 285.

* أسلوب عائد السند + علاوة المخاطرة.

أسلوب يعتمد على التقديرات الذاتية، حيث أن المحلل يقوم بتقدير تكلفة الأسهم العادية بالغالب من طريق إضافة عدوة المخاطرة التي تتحصر بين 3% و 5% إلى معدل الفائدة على مديونية المؤسسة طويلة الأجل من خلال المعادلة:

تكلفة الأرباح المحتجزة = عائد السند + علاوة المخاطرة

* نموذج رسملة توزيعات الأسهم العادية:

وفق المعادلة التالية:²

$$KE = dp/p_0 + g$$

dp = توزيعات الأرباح المتوقعة لحملة الأسهم العادية.

P_0 = السعر السوقي للسهم في السوق الحاضر.

g = معدل النمو المتوقع في توزيعات الأرباح المحتجزة لحملة الأسهم العادية.

(2) تكلفة الأموال المقترضة:

تتمثل في معدل الفعلي الذي تدفعه المؤسسة مقابل حصولها على القرض أي معدل الفائدة قبل الضريبة مطروحا من الوفرات الضريبية (مقدار الفائدة × معدل الضريبة)، وهذا سواء كانت قروض ممنوحة من طرف البنك أو المؤسسات المالية المتخصصة.¹

1.2) تكلفة الائتمان المصرفي:

تمثل في الفائدة التي تدفعها المؤسسة، وعادة ما تكون في صورة نسبة مئوية من قيمة القرض ويطلق عليها نسبة سعر الفائدة الاسمي الذي يختلف عن سعر الفائدة الفعلي الذي يتوقف على شروط الاتفاق بين البنك والمؤسسة.²

وذلك بتطبيق المعادلة:

معدل الفائدة = قيمة الفائدة / مبلغ القرض × 100%.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 201.

² فيصل محمد الثاورية، مبادئ الإدارة المالية (الإطار النظري ومحتوى علمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 89.

2.2) تكلفة السندات:

لها سعر فائدة اسمي ثابت، وهذا المعدل لا يعبر عن التكلفة الفعلية، لذا لا بد من الآخذين الاعتبار الاقتصاد في الضريبة ومصاريف الإصدار، السعر السوقي للسند والتي تحدد بالعلاقة التالي¹:

$$p = \sum_{t=1}^h ff_t \frac{(1 - IBS)}{(1 - i)^n} + \frac{V_0}{(1 + i)^n}$$

حيث:

V_0 = قيمة السند عند تاريخ الاستحقاق.

p = السعر السوقي للسند.

1.3) تكلفة القروض طويلة الأجل:

يمكن تعريف تكلفة القروض طويلة الأجل بأنها التكاليف بعد الضرائب الواجب مواجهتها للحصول على الأموال من خلال وسلية الإقراض طويل الأجل.²

ويمكن التعبير عنها بالمعادلة:

$$KD (1 - T) = KD - KDT$$

KD = الوفر الضريبي.

KDT = معدل الفائدة.

¹ علي بن الطب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2008-2009، ص 95.

² أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي خصوصاً أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، لأنه هو السبيل للحفاظ على البقاء والاستمرار وعليه يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حوله جهود المدراء كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة. ولكن مهما كان متاحاً للمؤسسة من موارد بمختلف أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة تتولى تحديد خططها المستقبلية عن طريق تقييم أداءها خاصة الأداء المالي منها.

المطلب الأول : ماهية الأداء المالي وأنواعه

من خلال هذا المطلب حاولنا الإحاطة بمفهوم الأداء من خلال التطرق إلى أبرز التعاريف تم التعرف إلى أنواعه ومصادره والعوامل المؤثرة فيه الأهمية وأهدافه المرتبطة بالأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم للأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتتالية للأداء المالي إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد له. وهذا ناتج من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته.

و قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي لا بد من الإشارة إلى مفهوم الأداء بصفة عامة.

إذ يعرف الأداء بأنه : " الأول في أبسط صورة يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها"¹.

ويعرف أيضاً الأداء المالي على أنه قياس لمدى انجاز الأهداف من خلال استخدام المقاييس المالية.²

ويعرفه لورينوبأنه : " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلفة والأنشطة فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد وتسهم سلباً في الأداء الكلي عن طريق بتكاليفها والأخرى تعتبر مراكز ربحوهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد."³

ويقصد بالأداء المالي : هو مدى قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة. وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والفني والإداري خلال فترة زمنية معينة.⁴

ومنه يمكننا تعريف الأداء المالي بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم بالمؤسسة في وقت معين ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة.

¹ خالد محمد بني حمدان وإثل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي (منهج معاصر)، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 383.

² ناظم حسن عيد السيد، محاسبة الجودة، مدخل تحليلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 134.

³ إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين، 2013، ص 105.

⁴ فيصل محمود الشاورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعلمية)، داروائل للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2008، ص 233.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في:

المؤسسة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع القرض و التهديدات البيئية الجديدة، وتتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف.¹

يمكن أن يكون الأداء المالي مؤشرا على الاستقرار المالي الشخصي وقدرتهم على تحقيق الأهداف المالية الشخصية لذا فإن تقييم الأداء المالي يساعد في اتخاذ القرارات المالية الذكية والمستتيرة.

يساعد الأداء المالي في قياس صحة ونجاح المؤسسة من خلال تحليل الأرقام والتقارير المالية ويعكس على تحقيق الأرباح وإدارة الموارد المالية بشكل فعال.²

يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات إذ يوفر نظاما متكاملًا للمعلومات لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات من الأهداف المحددة مسبقا.³

يعد الأداء المالي الأداة المهمة للكشف عن ميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساس الشركة.

يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها الشركة باتجاه إنجاز أهدافها سواء كانت قصيرة أو بعيدة المدى.⁴

الفرع الثاني: أنواع الأداء المالي.

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته ننقل إلى أنواع الأداء في المؤسسات وتم تحديد

أربعة أشكال (معايير)، كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسات :

أولاً: حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار نجد نوعين هما: الأداء الذاتي أو الداخلي. والأداء الخارجي.

1. الأداء الداخلي : يطلق عليه اسم أداء الوحدة حيث أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من

الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:⁵

(أ) **الأداء البشري :** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

(ب) **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

(ت) **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2. الأداء الخارجي : هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسات.

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 43.

² محمد الكرفي تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 32.

³ المرجع نفسه، ص 43.

⁴ ناظر حسن عبد السيد، محاسبة الجودة، مدخل تحليلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 134

⁵ Bermand Martory. "Contrôle de gestion social", librairie vuibert: Paris. 1999P-23

هذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليه المؤسسات كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.¹
ثانياً: حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار ينقسم إلى قسمين:²

1. الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي المؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية بتكوينها دون جزء أو عنصر لوحده لتحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

2. الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة به لأهدافاً للأنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي.

كما يجب أن تكون أهداف المؤسسات متكاملة ومترابطة تشكل فيما بينها شبكة.

ثالثاً: حسب معايير الوظيفي: ويتجسد في:

1. أداء الوظيفة المالية: تتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكلفة.

بالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة المالية اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق مردودية عظمى.³

2. أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق بتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بالمؤسسات الأخرى أو بالنسبة للقطاع الذي ينتمي إليه.⁴

3. أداء وظيفة الأفراد: وتعني بالأفراد الموارد البشرية داخل المؤسسة الذين توظفهم المؤسسة لتضمن بقائها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسيراً فعالاً⁵ طريق الأفراد وجهود المؤسسة أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الموظفين داخل المؤسسة⁶ وتحقيق فعالية المورد البشري

¹ حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدول، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 117-118.

² BermandMartory. "Centrole de gestion social", librairie vuibert: Paris. 1999P-23

³ نجاة سر، دور لوحة القيادة المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مالية، المؤسسة جامعة أدرار، الجزائر، 2015-2016، ص 46.

⁴ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص ص 3-5.

⁵ عادل عشي، المرجع نفسه، ص ص 03-05.

⁶ نجاة سر، المرجع نفسه، ص 46.

رابعاً: حسب معيار الطبيعة: ويتقسم إلى :

1. الأداء الاقتصادي: فوجود الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة الاقتصادية و يتمثل هذا الأداء في الفوائد الاقتصادية التي تحققها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها وتدنية استخدام الموارد.
 2. الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر فإن الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة تمثل قيود مفروضة عليها. يفرض عليها كل من مجتمعها الداخلي بالأفراد داخل المؤسسة و المجتمع الخارجي المتمثل في البيئة الخارجية .
 3. الأداء التكنولوجي: يمكن للمؤسسة أن تحقق أداء تكنولوجياً إذا تعلق الأمر بتحديد الأهداف التكنولوجية عند بداية النشاط كالسيطرة على المجال التكنولوجي معين .
 4. الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسيلة لتحقيق أهدافها الأخرى.¹
- الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

أصبح من الضروري التعرف على العوامل المؤثرة في الأداء المالي من أجل تشخيص عوامل ذات التأثير في قوته أو ضعفه على أداء المؤسسة، ومن أهم العوامل على الأداء المؤسسة نجد:

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة :

هي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المؤسسة والتي يمكنها التحكم فيها والسيطرة عليها بشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل:

1. الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بمؤسسة وأعمالها. ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات بين فروع وأقسام المؤسسة سواء كانت هذه الأقسام متميزة أفقياً أو عمودياً.²
2. المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء .
3. التكنولوجيا : هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف منشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب

¹ علي شينور .مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة EGTB مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبية تخصص فحص محاسبي .جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013 ص ص 46-

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 48. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير جامعة تيارت، 2014/2013، ص 48.

وتكون وقتا المواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا والإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.¹

4. **الحجم** : يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى المؤسسات صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة مثلما: إجمالي المجهودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، فقد يؤثر الحجم إما سلباً أو إيجاباً وفقاً لأداء إدارة المؤسسة، فالكثير من الأبحاث في محاسبة الإدارة مهتمة بتأثير حجم المؤسسة على نظام الرقابة، فقد بينت هذه الأبحاث أن أكبر حجم المؤسسة يصاحبه الكثير من الصعوبات في الاتصال والمراقبة.²

بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها و سيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف ومن أهمها:³

- الرقابة على التكاليف

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة:

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة عن رقابها وتعتبر عن كل ما هو خارج عن المؤسسة (المحيط) بمختلف أبعاده مما يؤثر على أداءه وقد تكون خطراً يؤثر سلباً عليها وتتمثل هذه العوامل في :

1. **العوامل الاقتصادية:** التي تشكل أكثر العوامل تأثيراً على المؤسسة الاقتصادية لكون المحيط الاقتصادي هو مصدر مختلف مواردها والمستقبل لمختلف منتجاتها ومن بين هذه العوامل

الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية محدّدات التضخم وأسرة الفائدة، وهي عوامل اقتصادية عامة، وهناك عوامل أخرى اقتصادية قطاعية تتمثل في الموارد الأولية الطاقة حرية المنافسة، هيكل السوق... الخ .

2. **العوامل الاجتماعية والثقافية:** حيث أن البعد الاجتماعي والثقافي قد يكون عائقاً أمام تحسين الأداء المالي للمؤسسة نظراً للوزن الذي تحتله في محيط المؤسسة وقوة تأثيره فمثل ثقافة المجتمع قد تمنع من انتشار المنتجات المؤسسة مما يعكس سلباً على أدائها المالي .

¹ محمد محمود الخطيب، المرجع نفسه، ص 49.

² Eric Cauvin. Pierre-laurent Bexos. l'évaluation des performances dans les entreprises françaises : une étude empirique, EDHE C-BP 3116-393. Promenade des Anglais – Nice Cedex 3.p 07.

³ العمري بشرى و ماني حنان دور التحليل في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة (الجزائر) 2018/2017 ص 54

3. **العوامل السياسية والقانونية:** التي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للبلاد وطبيعة القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة بالإضافة إلى قوانين السوق السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة. كل هذا له أثر على أداء المؤسسة.

4. **العوامل التكنولوجية:** فالتغير في المعارف العلمية والتكنولوجية يؤثر في الأداء المالي للمؤسسة خاصة من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات لهذا يجب التشجيع على أعمال البحث والتطوير التي تنعكس بالإيجاب على نشاط المؤسسة وبالتالي على أدائها¹.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي.

بعد أن عرفنا الأداء وأهميته والعوامل المؤثرة فيه بصفة عامة في المؤسسة نتطرق في هذا المطلب إلى أساسيات تقييم الأداء المالي من خلال مفهوم وتحديد أبرز مراحل وقواعد تقييم الأداء المالي وأهم مصادر معلوماته للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء المالي لا بد أن نشير إلى مفهوم الأداء المالي، بحيث يختلف توافر المعلومات ومصادر ويتطلب تنفيذ بمراحل متسلسلة ومتكاملة للوصول إلى نتائج تسمح للمؤسسة بتحقيق التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة.

ويقصد بمفهوم تقييم الأداء، هو عملية قياس انجازات المؤسسة يمكن من خلالها معرفة مدى تحقيق أهداف ومقارنتها بالأهداف المحققة. مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات عما تم التخطيط له مسبقا مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها².

وبمعنى آخر هو الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع أو المؤسسة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة لتخلص على الانحرافات ومعرفة مسبباتها مع اتخاذ الإجراءات أو خطوات لمعالجة تلك الانحرافات وتكون مقارنة بين ما هو متحقق وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة³.

من خلال مفهوم تقييم الأداء يمكن التوصل إلى :

إن تقييم الأداء هو عملية قياس يهدف إلى تحقيق النتائج ومقارنتها بالنتائج المقدرة خلال فترة زمنية محددة.

¹ شطارة نبيلة فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسير جامعة الجزائر 3، 2013، 2014، ص ص 66-67.

² قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الضمانات، دار الشروق للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 358.

³ توفيق محمد عبد المحسن، تقديم الأداء مدخل جديد، لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص 03.

الفرع الثاني : مراحل وقواعد تقييم الأداء المالي

أولاً: مراحل تقييم الأداء المالي

المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية.

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات أو المعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة التي تعد مورداً أساسياً في عملية التسيير بمختلف مستوياته وجميع هذه المعلومات تحدد عادة عملية تقييم خلال سنة معينة. وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات هي¹:

الملاحظة الشخصية: تتمثل في ملاحظة ما يجري في الميدان ووجود الملاحظين فيه.

التقرير أو البيان الشفوي: تتمثل في محادثات أو اللقاءات التي تتم بين الرئيس ومروسيه .

التقارير الكتابية: وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية ...إلخ.

المرحلة الثانية : قياس الأداء الفعلي:

هذه المرحلة تمكن المؤسسة من قياس كفاءة وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير، كما يشمل قياس الأداء بجانبه الكمي والنوعي، ومنه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص لتخلص من الانحرافات.

المرحلة الثالثة: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب:

تقوم المؤسسة في هذه المرحلة بمقارنة الأداء الفعلي يعني المحقق بالأداء المرغوب ويعني (تحقيقه) إذا كان هناك تطابق بينهما هناك اختلاف وتعتمد هذه عملية المقارنة على أداء الوحدات والأهداف وعلى كل عامل الزمن.

المرحلة الرابعة : دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

في الخطوة الأخيرة لهذه عملية يتم تحديد الانحراف ومعرفة نوعه ما إذا كان الخراف موجب أو سلب أو انحراف معدم، لذا على المسؤولين تحليل الانحراف وتحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ما إذا كان إيجابياً ومعالجة ما إذا كان سلبياً ما الانحراف معدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة.

ثانياً : قواعد تعليمات الأداء المالي.

عملية تقييم الأداء المالي للمبادئ أو أسس عامة ومن بينها:²

- تكون عملية التقييم مفهومة بسيطة.
- عملية التقييم لا تقتصر على فترة زمنية محددة بل لفترات متسلسلة لاستمرار العملية ومن أجل مقارنة تفيد المؤسسة مستقبلاً.

¹ عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية، نظرية وتطبيق، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 73.

² إدريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، دار جامعية، مصر، 2006، ص ص 487-488.

- تقتزن عملية التقييم بوجود أنظمة مساعدة للرقابة المالية والمحاسبية.
 - لا بد أن يصاحب نظام التقييم نظام الأجور حيث يكون دافع قوي للموظفين لزيادة نشاطهم ورفع كفاءتهم على الأداء.
 - عند إجراء عملية التقييم لا يمكن الفصل بين مصالح وأنشطتها إلى أجزاء لأنها المؤسسة حصة متكاملة ويوجد ترابط في المصالح من أجل تحقيق هدفها.
 - يجب على عملية التقييم الأداء بنظام الحوافز لإقرار الدوافع الإيجابية لجعل مصلحة القائمين بالأداء
- الفرع الثالث: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي:**

تعتبر عملية جميع المعلومات أول مرحلة من مراحل تقييم الأداء وعلى هذه المعلومات أن تتميز بالمصداقية والشفافية وتكون في الوقت المناسب، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عاملة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

أولاً: المصادر الخارجية: وتشمل:¹

المعلومات والبيانات التي تصدرها هيئات البورصة والمؤسسات المالية ومكاتب السماسة والتي لها علاقة بمجال نشاط المؤسسة.

أما الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث وتم تصنيفها إلى نوعين:

1. **المعلومات عامة:** تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وتأثر نتائج بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالشهر الاقتصادي والتضخم والكساد ... إلخ وتبين أيضاً هذه المعلومات على تفسير نتائج ووقوف على حقيقتها².

2. **معلومات قطاعية:** فيها جميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية وبناء عليها يتم إجراء المقارنة وتحصل عليها المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية³.

ثانياً: المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية، جدول عمليات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة والملاحق⁴.

أ) الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض 2000، ص 84.

² لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 17.

³ Jossettepeyard. Analyse financiere. libraireVubret 8^{eme} edition. Paris 1990.P P 10:11.

⁴ فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص 03.

وهي جدول يختصر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول (المصادر) وجانبه الأيسر الخصوم (استخدامات) التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين وعادة ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الاستغلالية.

(ب) جدول حسابات النتائج: عرفه النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنبوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

(ج) جدول تدفقات الخزينة: يعرف تدفق الخزينة كحركة إدخال أو إخراج السيولة، كما يمكن اعتباره كأحد الأسس المالية، بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند.

(و) الملاحق : هو وثيقة شاملة تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية.

و تقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات :

- معلومات مكملة أو رقمية موجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- معلومات غير رقمية تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.

المبحث الثالث: أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

بعدما تطرقنا لجوانب النظرية للهيكل المالي والأداء المالي، سننتقل في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة للهيكل المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومدى أثر أو علاقة الهيكل المالي بالأداء المالي، إضافة إلى محاولة التطرق إلى مجموعة من دراسات التجريبية التي تناولت موضوع أثر الهيكل المالي للمؤسسة على أدائها المالي.

المطلب الأول: نظريات المفسرة للهيكل المالي.

حيث انقسمت نظرية الهيكل المالي إلى نظريات تقليدية ونظريات حديثة.

الفرع الأول: نظريات التقليدية:

قامت النظريات التقليدية على فرضيات غير واقعية في مجملها، رغم ذلك تعتبر هذه النظريات خاصة نظرية موديكليانيو ميلر 1958 القاعدة الأساسية لدراسة الهيكل المالية في المؤسسات.

أولاً: مدخل صافي الربح:

يرى في مؤيد وهذا المدخل أن الاختلاف في تكلفة مصادر التمويل التي تشكل الهيكل المالية سوف تتيح الفرصة للمؤسسة من خلال تغير نسبة الرفع المالي إلى زيادة مساهمة التمويل بالديون ذات الفائدة الأقل على حساب مساهمة التمويل بالأموال الخاصة ذات التكلفة الأكبر¹.

ويرتكز مدخل على الأسس التالية:²

فإذا كان KD (تكلفة الاستدانة) يختلف عن KCP (تكلفة الأموال الخاصة)، فالسلوك العقلاني يكمن في الرفع من المصدر الأقل كلفة في التمويل، في حين أنه عموماً تكون تكلفة الدين KD أقل من تكلفة الأموال الخاصة KCP نتيجة إمكانيات التخفيض الضريبي الذي تتيحه المصاريف المالية على الاستدانة، في هذه الحالة التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال تكون دالة متناقصة.

بالنسبة لأصحاب هذا المدخل فإن تكلفة استدانة KD وتكلفة الأموال الخاصة KCP لا يتغيران إذا تغير المعدل CPD (نسبة الديون على الأموال الخاصة).

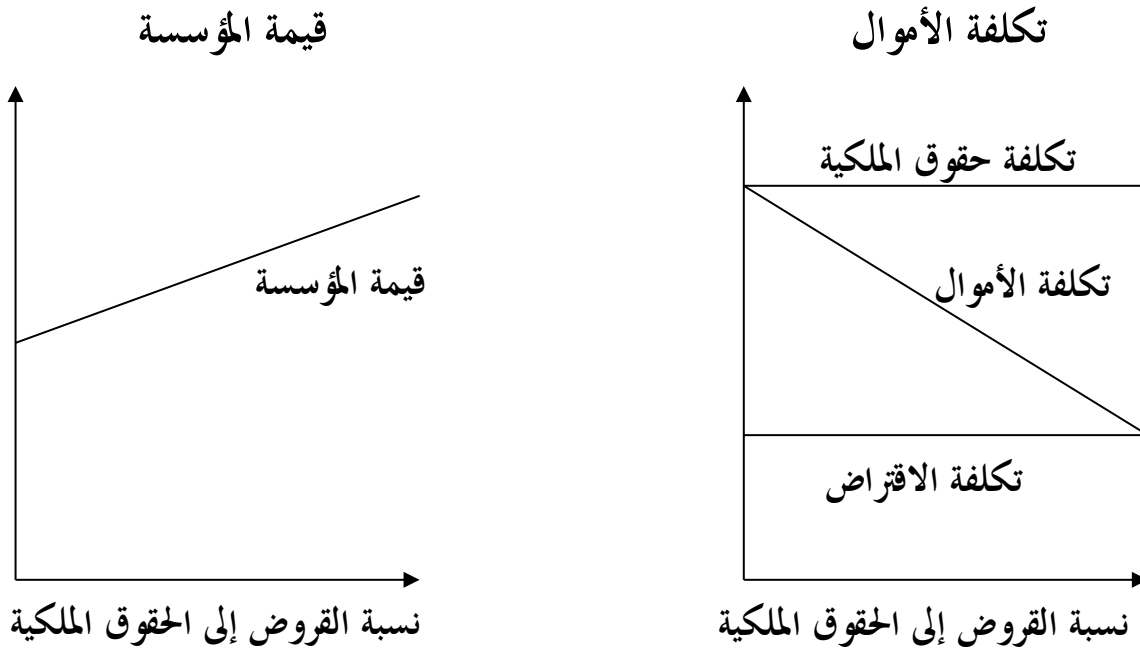
وفق مدخل صافي الربح، فكلما كانت تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة الأموال الخاصة، فإن اعتماد على الاقتراض في التمويل بنسبة أكبر يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة.³ كما موضح في شكل الموالي :

¹ براق محمد، غربي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، 2014، ص 49.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2006، ص 348.

³ براق محمد، غربي حمزة، المرجع نفسه، ص 150.

الشكل رقم (03_01): يمثل العلاقة بين تكلفة الأموال ونسبة الاقتراض وقيمة المؤسسة.



المصدر: منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في شكل تمويل الشركات ، المكتب العربي الحديث للتوزيع

2006، ص 99.

يوضح الشكل رقم (03-01) أن تكلفة رأس المال تنخفض كلما زادت نسبة الاستدانة ، وتستمر في الانخفاض إلى أن تصبح مساوية لتكلفة الاقتراض، وهذا يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة. كما أوضح أن نقطة الضعف الأساسية التي يعاني منها هي أنه يقوم على اقتراض ثبات كل من تكلفة الاقتراض و حقوق ملكية.

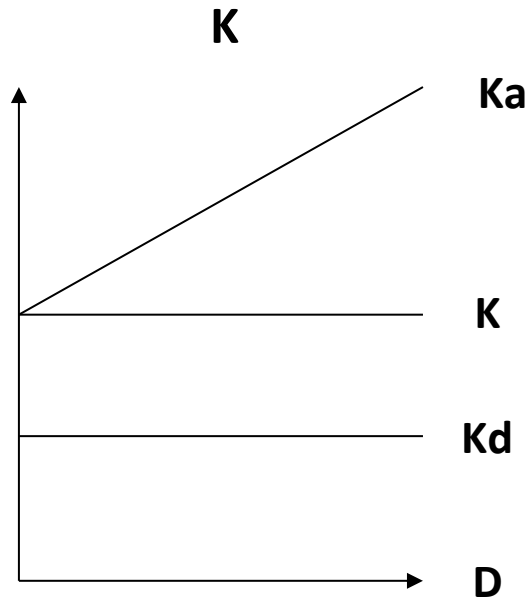
ثانيا: مدخل صافي ربح العمليات:

يفترض هذا المدخل أن تكلفة القروض ثابتة لا تتغير مع نسبة اقتراض، أما تكلفة حقوق الملكية فترتفع مع كل زيادة في نسبة الاقتراض، يفترض كذلك أن زيادة تكلفة الأموال الخاصة بسبب زيادة تكلفة حقوق الملكية التي تنجم عن زيادة نسبة الاقتراض، أي نتيجة لزيادة الاعتماد على مصادر تمويل ذات تكلفة منخفضة نسبياً، لذلك من المتوقع أن تظل تكلفة الأموال ثابتة مهما تغيرت نسبة الاقتراض.¹

كما موضح في الشكل التالي:

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ص 638-639.

شكل رقم (01-04): مدخل صافي ربح العمليات



المصدر : براق محمد ، غربي حمزة ، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة ، دار الكتب والوثائق القومية،
2014 ، ص 154.

ثالثاً: المدخل التقليدي:

حسب هذا المدخل تتحدد نسبة الديون المثلى التي تجعل من القيمة السوقية للمؤسسة في أعلى حد في ثلاثة
مراحل:¹

المرحلة الأولى:

ظهور تغيرات بطيئة في تكلفة الأموال الذاتية مع كل زيادة في مقدار الاقتراض، إلا أن الزيادة في تكلفة الأموال
الذاتية ضمن هذه المرحلة تكون أقل من المزايا الناتجة عن الاقتراض، وبسبب ذلك فإن القيمة السوقية للمؤسسة
تبدأ بالزيادة كلما زادت نسبة الرفع المالي في هذه الهيكلية المالية بسبب التغيرات في تكلفة رأس المال واتجاهها
نحو الانخفاض.

المرحلة الثانية:

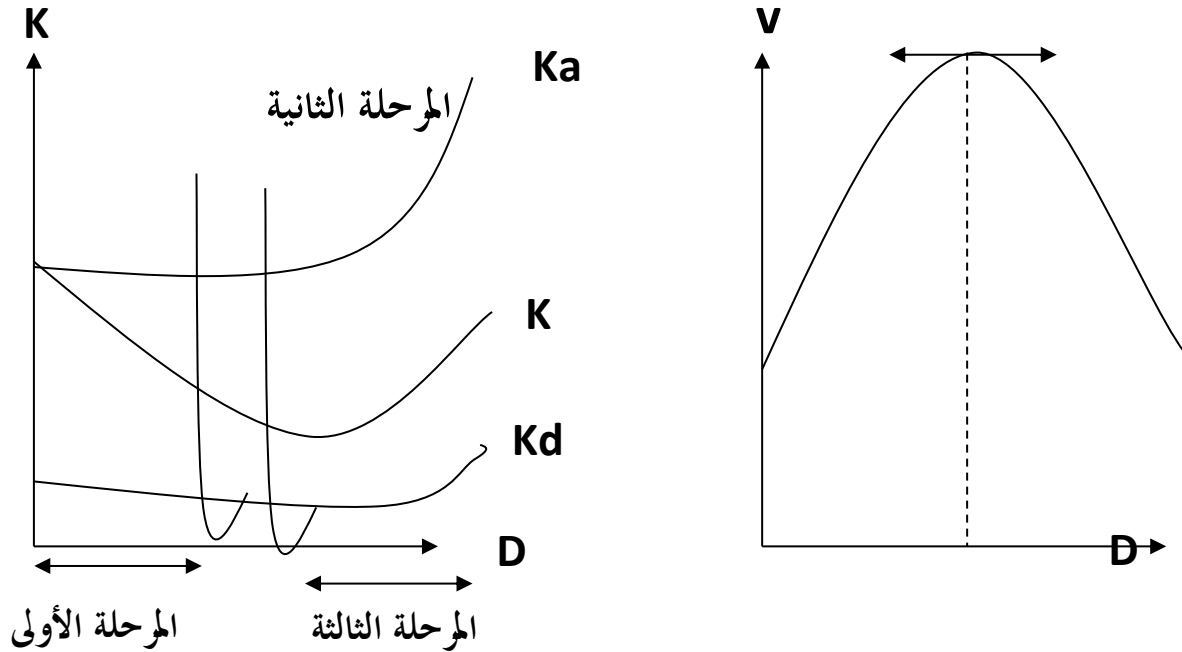
تستعمل المؤسسة نسباً من الديون في هيكلتها المالية، بحيث لا تؤثر تلك نسبة على قيمتها السوقية، نظراً لأن
المزايا الناتجة عن الاعتماد على القروض والمتمثلة في انخفاض تكلفته سوف يقابلها ارتفاع بنفس مقدار تكلفة
التمويل الذاتي، وهنا تتشكل نقطة الاقتراض المثلى.

¹ براق محمد ، غربي حمزة ، المرجع سبق ذكره، ص 51.

المرحلة الثالثة :

في الأخير تتجاوز المؤسسة نقطة الاقتراض المثلى، وهو ما يؤدي إلى ضياع مزايا الاعتماد على القروض كمصدر منخفض للتكلفة، والأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة رأس المال بسببها تنخفض القيمة السوقية للمؤسسة.

الشكل رقم (01-05): العلاقة بين تكلفة الأموال ونسبة الاقتراض وقيمة المؤسسة.



المصدر : براق محمد ، غربي حمزة ، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة ، دار الكتب والوثائق القومية ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 152.

رابعاً: مدخل موديكلاني وميلر millermdighiani:

يقوم هذا المدخل على ما يسمى بمدخل أرباح الاستغلال حيث نميز هنا مرحلتين في هذا النموذج¹:

المرحلة الأولى(1958): دون أثر الضريبة، مع أثر معدوم لأثر رافعة الإستدانة.

المرحلة الثانية (1963): الأخذ في عين الاعتبار أثر الضريبة، بفعل خاصية التخفيض الضريبي للمصاريف المالية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 359.

1) الهيكل المالي للمؤسسة في ظل وجود الضرائب¹:

أكد موديكلياني وميلر بعد الدراسات التي قاما بها سنة 1963م، بأن للديون أثر إيجابيا على قيمة المؤسسة مهما كانت نسبتها ومستواها في الهيكلية المالية لما ولذلك بسبب ما تحققه الديون من اقتصاد ضريبي، حيث زيادة الديون يترتب عليها انخفاضا مستمرا في تكلفة رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة، وينشأ هذا التأثير نظرا لاعتبار الفائدة كمصادر تتحملها المؤسسة قبل أن تخضع للضريبة، ولذلك فإن القيمة السوقية للمؤسسة مقترضة تكون أعلى من القيمة السوقية للمؤسسة غير المقترضة بمقدار الاقتصاد الضريبي.

2) الهيكل المالي للمؤسسة في ظل غياب الضرائب:

يشير كل من موديكليانيو ميلر بأنه في ظل أسواق كاملة، فإن المؤسسات لها نفس القيمة السوقية بغض النظر عن نسب الرافعة المالية لها، وكذا مخاطر عدم السداد. ويؤكدان على أن القيمة السوقية لأي مؤسسة سواء كانت مقترضة أو مقرضة مستقلة تماما عن هيكلتها المالية، و أن هذه القيمة تتحدد من خلال خصم صافي ربح العمليات الذي تحدثه المؤسسة بمعدل خصم يتمثل بمعدل العائد المطلوب على الاستثمار يناسب خصائص الخطر للشريحة التي تنتمي إليها المؤسسة، كما أن القيمة السوقية للمؤسسة ما هي إلا انعكاس لقرارات الاستثمار فيها وبفعالية تلك القرارات وقوتها الإيرادية.²

الفرع الثاني: نظريات الحديثة.

جاءت النظريات الحديثة على عكس النظريات التقليدية التي استبعدت أية مخاطر متعلقة باستخدام الديون في الهيكل المالي للمؤسسة.

أولا: نظرية التوازن:

وقد عرفت هذه النظرية في إعدادها مرحلتين كما يلي³ :

المرحلة الأولى: إدخال اثر كلفة الإفلاس على نموذج موديكلياني وميلر وبينت أن الاستدانة تؤدي إلى ارتفاع أثر الرافعة المالية والى ظهور تكلفة الإفلاس التي لها إنعكاس سلبي على قيمة المؤسسة .

المرحلة الثانية : والتي عرفت تعديلا في هذا النموذج بالأخذ في الاعتبار تكلفة الوكالة، فعلاقة الوكالة تقود إلى صنفين من التكاليف : تكاليف وكالة الأموال الخاصة أي النفقات التي يقوم بها المساهمون من أجل تأمين الانحرافات التي قد يقع فيها المدراء، وتكاليف وكالة الديون والنفقات التي يقوم بها المدينون من أجل ردع المساهمين.

¹ براق محمد ، غربي حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² براق محمد ، غربي حمزة ، مرجع سبق ذكره، ص 156.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 375-377.

1) التأثيرات الناجمة عن وجود تكلفة الإفلاس:

في ظل اقتصاد به ضرائب على المؤسسات يقترح كل من موديكلياني وميلر أن قيمة المؤسسة المستدينة VE تساوي إلى قيمة المؤسسة غير المستدينة VN مضافا إليها القيمة الحالية للوفرات الضريبية المرتبطة بالاستدانة وفق العلاقة :

حيث:

$$VE = VN + TD$$

TD: تمثل القيمة الحالية للوفرات الضريبية المرتبطة بالقروض

وبعبارة أخرى تكون:

$$VE = VN + I - F$$

حيث:

I: تمثل الوفرات الضريبية المحتملة في أمد محدود.

F: تمثل القيمة التي تسمح بقياس حجم الخسائر المتولدة عن الإفلاس.

2) التأثير الناتجة عن وجود تكلفة الوكالة: ¹

ينجم عن علاقة الوكالة نوعان من تضارب المصالح، تؤدي لبروز تناقض في المصالح بين المسير و المساهمين من ناحية، فإذا كان المسير لا يملك شخصا كامل حقوق الملكية في المؤسسة. فوكالة التسيير الناجمة عن هذه الوضعية عادة ما تكون مصدر لتكاليف الوكالة كما نجد أيضا أن العلاقة التي تنشأ بين المقرض و المؤسسة تخضع لمبدأ عدم التناظر في المعلومات هذا المبدأ يتمثل في اعتبار وجود اختلاف في المعلومة من حيث المستوى والنوعية بين الأعوان الاقتصاديين وهذا طوال فترة علاقة القرض.

ثانيا: نظرية الإشارة:

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى (ROSS) عام 1977 وتقوم على فكرة عدم تماثل المعلومات في أسواق إذا أن المعلومات التي تنشرها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة، حيث تستند هذه النظرية إلى فكرتين أساسيتين هما: نفس المعلومات غير موزعة في جميع الاتجاهات بحيث أنه يمكن للمسيرين في المؤسسة تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين، في حالة ما إذا كانت المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع فإنها لا تدرك ولا تفهم بنفس الطريقة، وتكون تلك الإشارات إما كوصف لتكلفة الأموال، سياسة توزيعات الأرباح أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار السندات، والتي تعتبر كدليل على قدرة المؤسسة على توليد السيولة، كما أن المستثمر رشيد حيث أنه يستقبل كل درجة معينة من الشك فهو يتساءل أولا عن الفائدة التي تهدف إليها جهة الإشارة،

¹ محمد أمين ،وليد طالب ، دور الجباية في اختيار هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة ، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة و الإدارية ، العدد 06 ، جامعة أم البواقي، الجزائر ، 2016، ص ص 233-234.

ويحاول فهم صورة الأعضاء المسيرين للمؤسسة وسياستهم في الاتصال، كما يراعي مراقبة وحكم للسلطات البورصية في حالة نشر معلومات غير صحيحة¹.

ثالثا: نظرية الانتقال التدريجي للتمويل²:

يعالج نموذج MYERS 1984 ، الرهانات التي تستخدمها المؤسسة في المدى البعيد ، نحو فرضية أن الهدف الأساسي الذي يسعى المسكرون إلى تحقيقه هو تعظيم أرباح المؤسسة، وذلك كما يلي:

عند اختيار المؤسسة للتمويل الذاتي، فإنها تحدد مستوى معين من توزيعات الأرباح وذلك حسب الفرص استثمارية الممتلكة.

عند الاعتماد على التمويل الخارجي، فإن الأولوية تكون مع القروض، ثم الأموال شبه الخاصة تقع بين الأموال الخاصة والقروض، ثم أخيرا الأسهم .

وعليه ونظرا للأسباب سابقة الذكر تكون قرارات المشكل المالي حسب الأولوية كالتالي:

- اللجوء إلى الاقتراض .
- قرار رفع رأس المال .
- التمويل الذاتي.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي المؤسسة.

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

بالإضافة إلى كون المؤشرات مالية فهي في صيغ نسبية .

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

تم تقسيم هذا الفرع إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: رأس المال العامل.

(أ) تعريفه:

رأس المال العامل هو الفائض الأصول المتداولة على ديون قصيرة الأجل. إن هذا التعريف يعطي الطابع الديناميكي لرأس المال العامل بحيث يسمح لنا بملاحظة الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل في وقت معين.

من هذا يستنتج أهمية رأس المال العام:

¹نبيلة سهايلية ، جبار بوكثير، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد 05 ، جامعة أم البواقي الجزائر، 2017، ص 253.

²أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية ، مذكرة ماجستير، اقتصاد صناعي، بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 35.

• كونه مؤشر يهدف لتجسيد التوازن المالي.¹

• كونه هامش أمان يحقق الملائمة (قدرة المؤسسة على التسديد) على المدى القصير.

(ب) **كيفية حسابه:**

من أعلى الميزانية = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.

من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة .

(ج) **حالات رأس المال العامل الصافي .**

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي:²

(1) **رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$:**

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام موارد من الطويلة. وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تحويل الاحتياجات المالية المتبقية، و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

(2) **رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$:**

في هذه حالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة. وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

(3) **رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$:**

في هذه حالة تعطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه حالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

أ-تعريفه:

مرتبط بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير. وتحليل التطور لما تملكه وما تحتاج له، فاحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال. ويمكن أن تميز بين احتياجات رأس المال العامل

¹ يوسف هزيل وآخرون، تقييم وتحسين الأداء المالي بإستخدام المؤشرات المالية الحديثة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017، ص 08.

² عبد الرزاق زكرياء طينة . دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017، ص 08.

للاستغلال احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال ولكن قبل ذلك نقدم العلاقة العامة لحساب احتياجات رأس المال العامل:¹

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة.

يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى²:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex : هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط لنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية.

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

الإحتياج في رأس المال العسل خارج الإستغلال BFRhex : هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

ثالثا: الخزينة الصافية

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها (مجموعة الأصول التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي من تستطيع التصرف فيه فعل من مبالغ سائلة) .

تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:³

الخزينة = رأس المال العامل - الإحتياج في رأس المال العامل.

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة. وكذا تحليل مركزها المالي والائتماني والتنافسي .

¹ فيصل عبادة. التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017، ص09.

² بكوشة صفاء رزاق هبله سارة ، استخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017، ص09.

³ قروي نجاح ،حميدي سليمة ، دراسة تطبيقية لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017، ص09.

أولاً: تعريف النسب المالية.

هي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.¹

ثانياً: أنواع النسب المالية :

عموماً يمكن تقسيم النسب المالية إلى ستة مجموعات رئيسية هي :

- نسب السيولة .
- نسب النشاط .
- نسب التمويل (الهيكل المالي)
- نسب الربحية .
- نسب المردودية .
- نسب السوق .

لكن في بحثنا هذا ستطرق إلى النسب التي تتماشى مع الدراسة التي نود إجراءها والمتعلقة بقياس الأداء المالي . وهي نسب السيولة - نسب النشاط - نسب الربحية - نسي المردودية .

إضافة إلى نسب الهيكل المالي وذلك حتى نتمكن من معرفة الأثر الذي يتركه الهيكل المالي على الأداء المالي المؤسسة.

1) نسب السيولة: يقيس هذا النوع من النسب المالية نقدية المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب التالية:²

أ) نسب السيولة العامة: تمثل هذه النسبة العلاقة بين الأصول الجارية والخصوم الجارية وتحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

ب) نسبة السيولة المنخفضة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الجارية باستخدام أصولها الجارية ماعدا المخزونات وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية

ج) نسبة السيولة الجاهزة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية بالاعتماد على أموال الخزينة فقط، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = أموال الخزينة / الخصوم الجارية.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 37.

² زغيب مليكة، المرجع نفسه، ص ص 37-38.

(2) **نسب النشاط:** تأتي هذه النسب لتكملة نسب السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة.¹

وتقيس هذه النسب كيفية تسيير المؤسسة أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم، ويوجد في هذه المجموعة عدة نسب أهمها:²

أ) **معدل دوران المخزون:** تمثل هذه النسبة المدة المتوسطة التي يبقى فيها المخزون داخل المخزن، أي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ الدخول إلى المخزن عن تاريخ الدخول إلى ورشة التحويل. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{متوسط المخزون} / \text{المشتريات السنوية}) \times 360 \text{ يوم}$$

ب) **مدة التحصيل من الزبائن:** تقيس هذه النسبة متوسط الفترة الممنوحة من طرق المؤسسة لزبائنها من أجل تسديد ما عليهم من فواتير اتجاه المؤسسة، وكلما قصرت هذه الفترة كانت في مصلحة المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{رقم الأعمال السنوي} \times 360$$

ج) **مدة التسديد للموردين:** تمثل المدة المتوسطة للشراء بالأجل أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها إتجاه المردودية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة التسديد للموردين} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات السنوية} \times 360 \text{ يوم}$$

د) **معدل دوران الأصول:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد المبيعات من خلال مجموع أصولها، حيث تغطي هذه النسبة عائد كل واحد دينار مستثمر في أصول المؤسسة في شكل مبيعات و تحسب كمايلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{المبيعات السنوية خارج الرسم} / \text{مجموع الأصول}$$

(3) **نسب التمويل (الهيكل المالي):** تعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية وتساعد في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة، من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل داخلية أم خارجية.³

ومن هذه النسب نجد:⁴

أ) **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، جامعو محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014-2015، ص 72.

² مبارك لسوس، المرجع نفسه، ص 72.

³ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015، ص 73.

⁴ مبارك لسوس، المرجع سبق ذكره، ص 73.

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة. يجب أن تساوي قيمتها الواحد على الأقل. أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة .

(ب) **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة في قدرة أموال المساهمين وما يلحق على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

(ج) **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها عن دائئيتها. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعة المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع دائئيتها في شكل اقتراض وتسديد الديون ، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

(د) **نسبة التمويل الخارجي:** وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية أصول المؤسسة بأموال خارجية، فتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

بالإضافة إلى هذه النسب توجد نسب أخرى يمكن إيجازها في:¹

نسبة تغطية الديون: تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة عن توليد تدفقات نقدية سنوية من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة فإن المؤسسة تمتلك تدفقات نقدية إضافية لتغطية ديونها، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الديون} = \frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الديون}}$$

نسبة تغطية الفوائد: توفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد

الديون بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصارفات الفوائد}}$$

تغطية خدمة الديون طويلة الأجل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة الفوائد وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق خلال السنة المالية وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة خدمة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي ربح العمليات التشغيلية}}{\text{الفوائد وأقساط الديون ودفعات التأجير}}$$

(4) **نسب الربحية:** وهي النسب التي تقيس ربحية المنشأة والكفاءة التشغيلية فيها أي مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة وأهم النسب²:

$$(أ) \text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100.$$

$$(ب) \text{نسبة ربحية الأصول الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الخاصة}} \times 100.$$

¹ فهمي مصطفى الشيخ نفس المرجع السابق، ص 74 .

² عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقبي. الإدارة المالية، دار المسيرة النشر والتوزيع و الطباعة، دون سنة النشر، ص 106.

(ت) نسبة ربحية النشاط = (النتيجة الإجمالية/رقم الاعمال السنوي) $\times 100$.

(ث) نسبة ربحية حقوق الملكية = (الربح الصافي/ حقوق الملكية) $\times 100$.

5)نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستمر في تحقيق النتائج المالية، والمردودية قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر.¹

أ)المردودية المالية: وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة. ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة. وتحسب العلاقة التالية:²

المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة .

ب)المردودية الاقتصادية: و تغير هذه النسبة عن حسن التسيير و كفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت كلما دلت أن مردودية المؤسسة جيدة، وتحسب عن طريق العلاقة التالية :³

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

المطلب الثالث: أثر علاقة الهيكل المالي على الأداء المالي.

ذكرت بعض الدراسات أثر علاقة الهيكل المالي على الأداء المالي، سواء كانت هذه الدراسات قديمة أم حديثة، عربية أمأجنبية التي تناولت العديد من التغيرات ذات الصلة بالهيكل المالي والأداء المالي.سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعةمن الدراسات التجريبية ذات صلة بالموضوع حول طبيعة العلاقة.

العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي:

حاولت الدراسات البحث في أثر العوامل المتحركة في الهيكل المالي للمؤسسة على الأداء المالي، حيث تمالاعتماد على القوائم المالية. وبعد إجراء عمليات تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاه العكسي بين مؤشرات الهيكل المالي ومؤشرات الأداء.

يظهر الأداء المالي للمؤسسات ممثل بالعوائد العادية وغير العادية من خلال بعض المؤشرات والمقاييس المالية التي تعكس هذا الأداء، وتعد العوائد المحاسبية ومن بينها المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية من أحد المؤشرات المستخدمة في هذا المجال وعموما فإن نتائج الوسع في الرفع المالي تعتمد على قدرة المؤسسة على استغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد المحاسبية ، لذلك فإن الرفع المالي يحقق عوائد قد تكون أكبر من

¹ بكوشة صفاء ورزاق هبلهسارة، استخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013-2014، ص 28.

² إلياس بن ساسي، ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 267.

³ Josette Peyrand. Analyse financier, Librairie Vuibert. 8 éme éd. Paris, 1999 PP-81-1821

تكلفة الاقتراض أو مساويا على أو أقل مثلما و بالتالي قد أجريت العديد من الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين الهيكل المالي (ممثّل بالرفع المالي) والمردودية،¹ ففي دراسة (Kester 1986) ودراسة (friendetlang 1988) وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين مردودية المؤسسة وبين الاستدانة طويلة الأجل، وهذا توصلت إليه دراسة (pachoritotaler 2012) ودراسة (blact 1976) و (christer 1982) إلى وجود علاقة عكسية بين درجة الرفع المالي وعوائد الأسهم وأن زيادة درجة الرفع المالي تزيد من تذبذب وتقلبات الأسهم والذي يقود بالنسبة إلى زيادة المخاطرة الاستثمار في السهم. وفي دراسة (Akhtar et 2012) (Al) والتي هدفت لقياس أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للشركات، أظهرت النتائج إلى أن الهيكل المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسات ومن ثم زيادة فرص نموها داخلاقطاع الذي تعمل بداخله.

أما في دراسة (السيبي 2012) العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الأصول والتي أجريت على 54 مؤسسة كويتية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي والعائد على الأصول.

وفي دراسة (M.podit et Y.D Gobardun 2011) بينما أن مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتناسب عكسيا مع حجم الاقتراض طويل الأجل.

وفي دراسة أخرى (singopuroko 2011) اوضحت الدراسة ان الديون اثرا ايجابيا على مردودية المؤسسة، وأن المؤسسات التي لديها قدرة على تحقيق عوائد تتوجه إلى استخدام الديون ضمن الهيكل التمويلي لأصولها وتختلف العلاقة بين الهيكل المالي والمردودية باختلاف القطاع الذي تعمل به المؤسسة .

أما في دراسة الباحثان (Majtabaakbarpour et shahooaghabezyadeh 2011) فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين المتغير التابع المردودية الاقتصادية والمتغيرات المستقلة المتعلقة بالهيكل المالي، في حين لم تظهر علاقة ما بين المتغير التابع ممثّل المردودية التجارية والمتغير المستقل نسبة الاستدانة.

في حين دراسة (holz 2002) فقد هدفت إلى إثبات صحة فرضية الأثر الإيجابي للهيكل المالي على أداء المؤسسات الصينية، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى صحة لفرضية المختبرة، وبالتالي ضرورة اعتماد هذه المؤسسات على الاقتراض لتمويل استثماراتها وذلك بغية تعظيم الأداء. وفي ذات السياق قدم (Roberta et 2003) دراسة تطبيقية تثبت العلاقة الطردية بين الرافعة المالية و الاداء، مفسرين ذلك بان المؤسسات منخفضة النمو تحاول اللجوء الى الاقتراض رغبة منها في استغلال فرصالنمو المحتملة واستثمار الأموال المقترضة في مشاريع مربحة، وبالتالي الرفع من مستوى الأداء.

وبالمقابل هدفت الدراسة (AL. tally 2014) إلى التحقيق في تأثير مزيج الديون وحقوق ملكية والذي تم قياسه بواسطة الرافعة المالية على الأداء المالي للشركة في السوق المالي السعودي، تمت الدراسة على 57 شركة تجارية عامة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2010. وكان الدافع الكبير من هذه الدراسة هو انهيار سوق الأسهم

¹ محمودي مليك، نوي نور الدين، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، العدد 02، 2016.

السعودية سنة 2006، والأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي تسببت في تقليل ثقة الشركات في القروض المصرفية كمصدر للتمويل.

قد توصلت الدراسة إلى أنه على المدى الطويل وفي غياب الانكماش الاقتصادي الحاد تميل مستويات الرافعة المالية المنخفضة إلى زيادة هوامش الربح والعوائد على كل من الأصول حقوق الملكية أي وجود علاقة سلبية بين الأداء المالي وهيكل رأس المال، وقد كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية.

بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لهيكل رأس المال معبرا عنه بمعدل المديونية الكلية على الأداء المالي معبرا عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في المديونية الكلية ليس لها أثر في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى الأداء المالي في المؤسسات الكلية ليس لها أثر في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى الاداء المالي في المؤسسات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال فترة الدراسة.¹

استنتاج:

حاولت الدراسات التجريبية دراسة أثر الهيكل المالي في الأداء المالي، وتحليل العوامل التي من شأنها تفسير الأداء المالي للمؤسسة الذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة. بينت الدراسات التجريبية أن عملية اختيار المزيح التمويلي للمؤسسات تخضع لمجموعة من العوامل أو المحددات التي يمكنها التأثير عليه وهو ما يفسر اختلاف الهياكل المالية للمؤسسات. وذلك أوضحت النتائج المعتمدة في الدراسات في الهيكل المالي لهاقدرة تفسيرية للأداء المالي في المؤسسة وهي كالتالي: لم يكن هناك ارتباط مهم إحصائيا بين نسبة الرافعة المالية (FL) والمتغيرين التابعين (الأداء) أو بقية المتغيرات المستقلة. ويمكن تفسير ذلك باعتماد هذه المؤسسات على مواردها الخاصة. توجد علاقة ارتباط عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (LDTA) ونسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (TDTA) و هي نتيجة متوقعة. و عليه يمكن القول، ان اعتماد المؤسسات المدروسة على الديون طويلة الاجل فقط، قد يشكل خطرا على ادائها نتيجة التكلفة المرتفعة لهذا المصدر من التمويل .

اظهرت الدراسات وجود علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية (الاداء) ونسبة مجموع الديون الى مجموع الاصول (TDTA) يمكن تفسيرها بتوجه المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة بالاعتماد على الديون قصيرة الأجل (القروض التجارية) أكثر من اعتمادها على الديون طويلة الأجل والذي يمكن ملاحظته من خلال العلاقة العكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (LDTA) والأداء. وبعبارة أخرى فإن ضمان كفاءة استغلال

¹ بن عيشة كريمة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2023، ص 304

هذه المؤسسات لأصولها يتوقف على حسن تسييرها واستغلالها للديون القصيرة الأجل بحكم محدودية الموارد المالية ذات الأجل الطويل أو المتوسط نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات.

وخلاصة لما سبق. فإن تركيبة الهيكل المالي يؤثر على الأداء المالي لهذه الأخيرة، هذا ما لاحظناه من خلال وجود علاقة بين تأثير الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية ، وهذا ما يفسر طبيعة العلاقة التبادلية بين تأثير المردودية على الهيكل المالي والعكس.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما جاء في هذا الفصل، تطرقنا إلى مختلف مفاهيم الأساسية حول الهيكل المالي والأداء المالي للمؤسسة، حيث تم التعرض للمبحث الأول إلى تحديد مفهوم الهيكل المالي ومكوناته. حيث عرف بتشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها. ونسبة كل عنصر فيه، ويشمل على كافة العناصر التي تتكون منها الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، تم تحديد مكوناته معتمدين في ذلك على مصادر التمويل المقترضة ومصادر التمويل المملوكة.

أما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصص للأداء المالي حيث تم التطرق فيه أولاً إلى ماهية الأداء المالي وأهميته، وثانياً إلى أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، وثالثاً إلى خطوات تقييمه وأهم معاييرها. وفي المبحث الثالث حاولنا إبراز أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة من خلال النظريات المفسرة للهيكل المالي في التوقع بالأداء المالي المستقبلي، ومؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة في تحديد دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي. وفي الختام تم التطرق إلى تقييم أثر الهيكل المالي على الأداء المالي من خلال أحد أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من الدراسات السابقة والتجريبية لبعض العلماء. النظريات المفسرة للهيكل المالي تساعد المؤسسة على تقييم أدائها المالي الأمر الذي يمكنها من اتخاذ القرارات المالية المثلى والاستخدام الكفؤ لمواردها واتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر-تيارت-

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري ستقوم بإسقاطه على الواقع وذلك بإجراء دراسة حالة على مؤسسة اتصالات الجزائر المتواجدة بتيارت .

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة كيفية تأثير الهيكل المالي للمؤسسة اتصالات الجزائر - تيارت على أداءها المالي، بحيث محاولين إبراز الجوانب متعلقة بدراستنا في حساب بعض النسب المالية للحكم على الأداء المالي لهذه المؤسسة ، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف هذه المؤسسة ويتم التطرق إلى ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة اتصالات الجزائر تيارت.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر تيارت.

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة اتصالات الجزائر - تيارت.

انطلاقاً من هذا المبحث سنحاول التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة اتصالات الجزائر، الحاملة

للعلمة التجاري ALGERIE Telecom -

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر.

في هذا المطلب سنتطرق إلى تقديم لمحة تاريخية عن مؤسسة اتصالات الجزائر وكذلك أهم النشاطات

التي تقوم بتقديمها.

أولاً: نبذة عن شركة اتصالات الجزائر.

منذ سنة 1999 باشرت الدولة الجزائرية بإصلاحات عميقة في قطاع البريد و المواصلات وعيا منها

بالتحديات التي تواجهها جراء التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000 جاء هذا القانون لإنهاء

احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات.

وتطبيقاً لهذا المبدأ تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إدارياً ومالياً ومتعاملين ، أحدهما يتكفل بالنشاطات

البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" والثانية بالاتصالات متمثلة في اتصالات

الجزائر.¹

وفي الإطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة الإقامة واستغلال شبكة

للهااتف النقال واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات

VSAT وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية، كما شمل فتح السوق للدراسات الدولية في 2003 والربط

المحلي في المناطق الريفية الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماماً 2005، وذلك

في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية والقواعد المنافسة، وفي نفس الوقت تم الشروع في البرنامج واسع المجال يهدف

إلى تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتماداً على تدارك التأخير المتراكم، ودخلت رسمياً في ممارسة نشاطها

ابتداء من 2003/01/01، وباعتمادها على ثلاثة أهداف أساسية تقوم عليها الشركة في عالم التكنولوجيا

والاتصالات: الجودة الفعالية ونوعية الخدمات، وقد مكنا هذه الأهداف الثلاثة التي سطرته اتصالات الجزائر

ببقائها في الزيادة وجعلها رقم واحد في سوق الاتصالات بالجزائر.²

ثانياً : الإطار القانوني لمؤسسة اتصالات الجزائر

هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم SPA تنشط في سوق الشبكات

(les reseaux) وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر، وقد تأسست وفق قانون 03/2000 المؤرخ

في 05 أوت سنة 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد و المواصلات، فضل عن قرار المجلس الوطني المساهمات

¹الموقع الإلكتروني المؤسسة اتصالات الجزائر . www. algerie.telecom . تاريخ الإطلاع : 2024/05/01.

²المرجع نفسه.

الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليهما اسم "اتصالات الجزائر". وفق هذا المرسوم الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي دينار جزائري والمسجلة في المركز السجل التجاري يوم 11 مارس 2002 المقدر بـ 61.275.180.000 دج تحت رقم² B001808302¹.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر .

سنتناول في هذا المطلب مختلف المهام التي تقدمها مؤسسة اتصالات الجزائر بالإضافة إلى أهدافها:

أولاً: مهام مؤسسة اتصالات الجزائر.

تتمثل مؤسسة اتصالات الجزائر في:²

(1) تسويق خدمات المؤسسة لتمكين من نقل الصورة والصوت والرسائل المكتوبة، والبيانات الرقمية، والإعلام السمعي والبصري.

(2) تعمل على تطوير وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة.

(3) العمل على رقمته المجتمع والاقتصاد، من خلال تحقيق المزيد من التقدم والرقى.

(4) تلبية احتياجات ومتطلبات الزبائن وإرضائهم، مع المساهمة في تحقيق رفاهيتهم وراحتهم.

(5) الحرص على توفير الخدمة والمسؤولية لدى موظفي المؤسسة.

(6) إنشاء واستثمار وتسيير الاتصالات مع جميع مشغلي الشبكات، مع التغطية الجغرافية لربوع الوطن.

ثانياً: أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر.

تسعى مؤسسة اتصالات الجزائر إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية التي سطرتها في برنامجها وهي الجودة والفعالية، وكذلك نوعية الخدمات، وتلخص إلى جملة من الأهداف التالية³ :

- تحسين وتطوير جودة الخدمات المقدمة للزبون، وجعلها أكثر قدرة على المنافسة في مجال الخدمات.
- زيادة العرض من الخدمات الهاتفية .
- وضع الزبائن في محور القرارات وإجراءات المؤسسة.
- توفير خدمات بأسعار تتماشى و تطلعات الزبون قد تكون جد مغرية .
- إرساء اقتصاد رقمي في الجزائر مع تهيئة حلقة إيجابية لإضفاء القيمة.
- العمل على كسب سمعة حسنة والمحافظة عليها.

¹الموقع الإلكتروني المؤسسة اتصالات الجزائر، مرجع سابق.

²الموقع الإلكتروني المؤسسة اتصالات الجزائر، مرجع سابق.

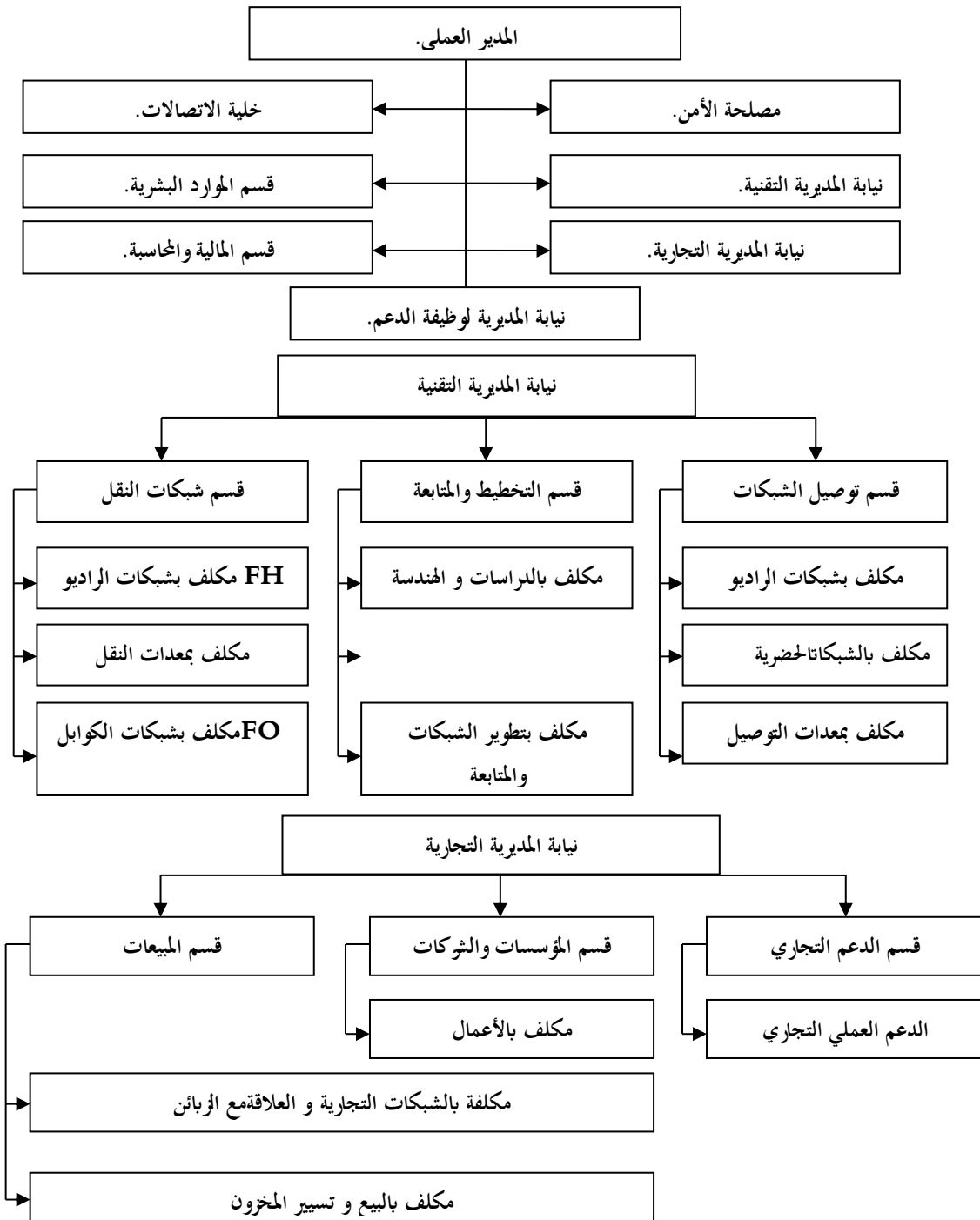
³الموقع الإلكتروني المؤسسة اتصالات الجزائر، مرجع سابق.

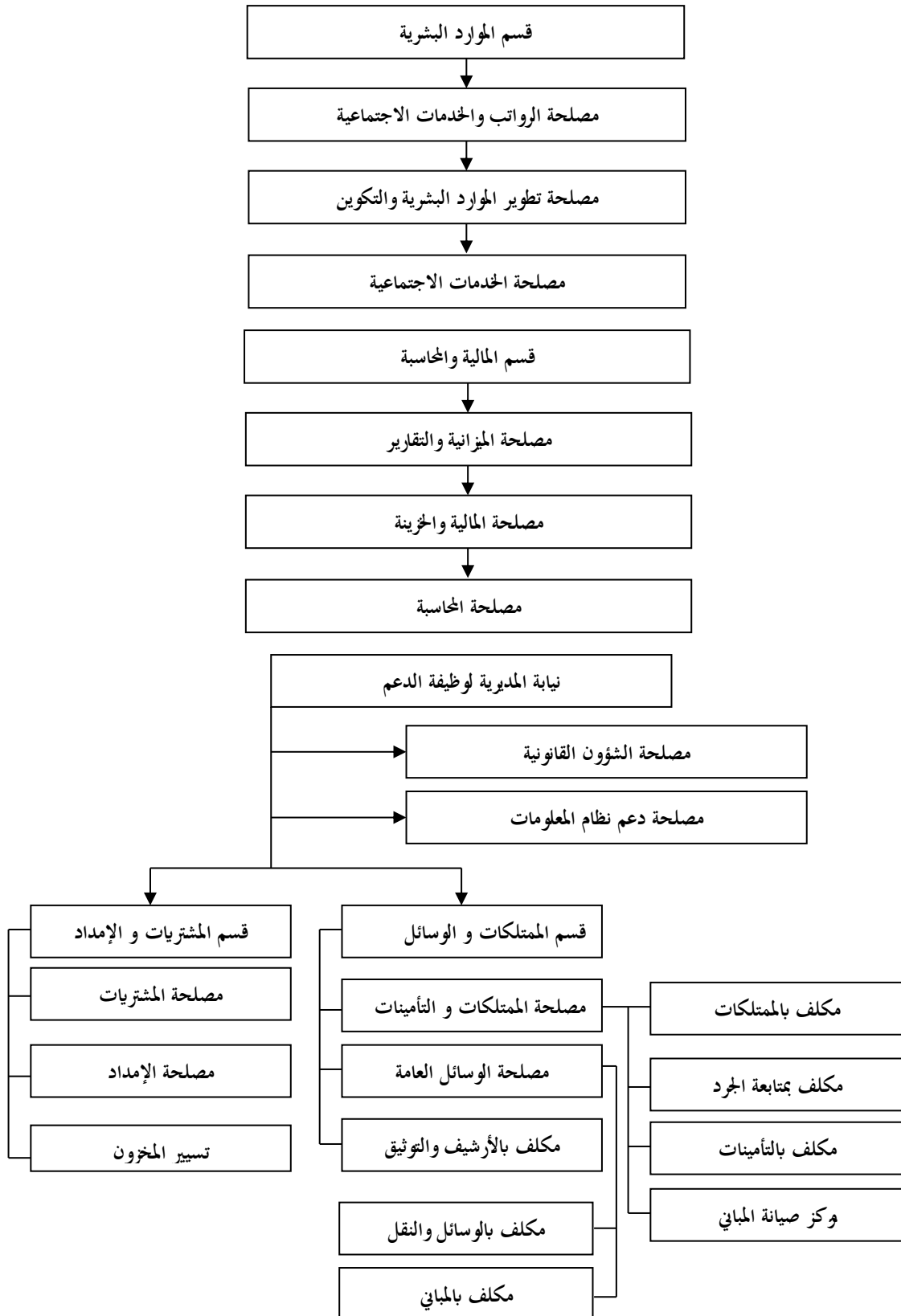
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

يهدف التسيير الحسن في المؤسسة لمختلف الإدارات والمصالح لجأت المؤسسة إلى التوزيع الأمثل للوظائف من أجل تنظيم أعمالها بتوظيف إطارات ذات كفاءة عالية وتقنيين ساميين ومهندسي أعمال يساهمون في ترقية خدماتها من خلال وضع هيكل تنظيمي يرأسه المدير العام.

أولاً: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.





المصدر وثائق مسلمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر

يمكن توضيح مهام مختلف مصالح وفروع مؤسسة اتصالات الجزائر:¹

المدير العام (PPG): هو رئيس مجلس الإدارة وهو المسؤول الأول عن الأعمال القائمة، حيث يتولى مع مساعديه مهمة تحقيق الأهداف من قبل المصالح المختصة، ومن مهامه:

- تطبيق السياسة العامة للمؤسسة.
 - الحفاظ على حصص المؤسسة السوقية وتطوير ثقافتها التنافسية.
 - السهر على تطبيق البرامج الموافق عليها والتنسيق بين المصالح.
 - المحافظة على السير الحسن والعادي للمؤسسة، مع النظر في المقترحات المقدمة.
 - مراقبة تسيير النشاطات من خلال مراجعة التقارير الواردة من مختلف المديريات والمصالح.
 - العمل على تطوير ونمو المؤسسة من خلال رفع مستوى التسويق العملي وابتكار الخدمة.
- مصلحة الأمن:** دورها توفير كل الشروط الحماية والأمن لمختلف هياكل المؤسسة التقنية التجارية والإدارية.
- خلية الاتصالات:** دورها الاهتمام بكل شؤون الاتصال الداخلي والخارجي للمؤسسة.
- قسم الموارد البشرية:** تقوم بالتنسيق بين مختلف نشاطات المستخدمين داخل المديرية العملية. بالإضافة إلى تطبيق سياسات إدارة الموارد البشرية التي خولها لها القانون الداخلي للمؤسسة.
- كما تعمل على القيام بالدراسات والتحليلات المتعلقة بتطوير العمالة وتنفيذها من خلال مكلفين على مستواها الذين يعملون على تطوير الموارد البشرية والتكوين، إدارة الأجور، والاداءات الاجتماعية بالإضافة إلى الشؤون الاجتماعية.

قسم المالية والمحاسبة: تضم 03 مكاتب، كل مكتب مكلف بمهامه:

- **مصلحة الميزانية والتقارير:** مهمته
- تسيير الميزانية.
- مراقبة ومراجعة الفواتير الواردة من مختلف الوحدات التابعة للمديرية الإقليمية.
- تحضير الميزانية للسنة القادمة.
- **مصلحة المحاسبة:** مهمته التدقيق في كل العمليات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، تحضير الميزانية العامة.
- تحضير الميزانية العامة.

مصلحة المالية والخزينة: هو مكلف بتسديد كل الفواتير الخاصة بالمديرية الإقليمية.

نيابة المديرية التقنية: تتكون من:

قسم شبكة النقل: تتكون إدارة شبكة النقل لكل المديريات العملية من مكلف بشبكة الإذاعة ومكلف بتجهيزات النقل ومكلف بشبكة الخطوط أما مهامها فهي موزعة حسب محاور نشاطها.

¹ الموقع الإلكتروني لمؤسسة اتصالات الجزائر، المرجع السابق، تاريخ الاطلاع: 2024/05/01.

قسم توصيل الشبكات: تهتم أساسا بتطوير شبكة الولوج بالتعاون مع إدارة التخطيط والمتابعة، استغلال وصيانة شبكة الولوج (الإذاعة والثابت) وتسيير ومراقبة نوعية الخدمات المقدمة لزبائن.

قسم التخطيط والمتابعة التقنية: ومن مهامها تكوين قاعدة بيانات شبكة الاتصال وتخطيط للهيكل الضرورية التي تستجيب بفعالية لمطالب الزبائن من خلال إعداد المخطط، متابعة الوضع في الخدمة التقنية.

نيابة المديرية لوظيفة الدعم: تتكون من:

قسم المشتريات والإمداد: تقوم باقتناء اللوازم المكتبية والعتاد باحترام الإجراءات والتنظيمات السارية المفعول مع السهر على تنفيذ الالتزامات اتجاه المتعاملين والرقابة على المواد المخزنة.

قسم الممتلكات والوسائل: إنجاز المشاريع وإعادة تأهيل المراقبة وتسيير الممتلكات العقارية.

مصلحة شؤون القانونية: تتجلى مهامها في إدارة الآراء القانونية للصفقات العمومية والاتفاقيات وإدارة المنازعات نيابة المديرية التجارية: تتكون من:

قسم الدعم التجاري: يقوم هذا قسم بالتشغيل السليم لأنظمة المعلومات وإعداد الفواتير على المستوى المحلي مديرية العملية بالإضافة إلى المتابعة التصحيحية للعيوب التشغيلية لأنظمة المعلومات كما أنها مسؤولة عن مراقبة عملية الفواتير والمدفوعات للسنة المالية الحالية.

قسم المؤسسات والشركات: يقوم هذا قسم بالتخطيط التنظيم وضمان متابعة تنفيذ نشاطات التعاون والتكفل بالزبائن المهنيين والإداريون والشركات الاقتصادية مثل: البنوك - سونلغاز - صناديق التأمينات . مهامها تقديم عروض خاصة لهذه الشريحة من الزبائن متابعة عملية الفوترة وتنسيق اقتناء التجهيزات مع المديرية الفرعية للدعم. ويتكون هذا قسم من رئيس القسم يساعده مكلف بالأعمال ورئيس المشاريع كما يشرف على المركز التقني LET .

قسم المبيعات: يسعى إلى رعاية جيدة للزبون أو العميل (قبل البيع وعند البيع وبعد البيع) من خلال إشرافها على السير الحسن لوكالة التجارية كما تعمل على توطيد العلاقة مع العملاء. المبيعات ونهج لترويجها وقسم المخزون يتكون من: مكلف بالشبكات التجارية والعلاقة مع الزبائن ومكلف بالبيع وتسيير المخزون.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت

من أجل تقييم الأداء المالي المؤسسة اتصالات الجزائر تيارت، سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض ميزانيات سنوات من 2021 إلى 2023 وتقييم ادائها المالي باستخدام الفوائد المتحصلة عليها من المؤسسة.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر.

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر خلال فترة 2021 إلى 2023 بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة من أجل دراستها وتحليلها.

جدول رقم (02-01) أصول مؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت فترة الدراسة المبالغ الصافية. الوحدة: دج

السنوات	2021	2022	2023
أصول غير متداولة	-	-	-
حسن نية موجبة أو سلبية	00	00	00
أصول غير ملموسة	00	00	00
أصول ثابتة	-	-	-
أراضي	479290300,2	532544778,00	549663385,08474
البنائات	95043086,532	10099507,68	118118114,7674
جدول ملموسة أخرى	1847660236,074	1882500560,06	1899619167,1474
جدول ثابتة في إمتياز	00	00	00
أصول قيد التنفيذ	7388550	8209500,00	25328107,0874
أصول مالية	-	-	-
عملات الأخرى بالديون المحلقة	00	00	00
ديون وأصول مالية	00	00	00
ضرائب مؤجلة	00	00	00
الأصول غير متداولة	2429382172,806	2524254345,74	2609847381,177
مخزونات	63909243,981	60684861,20	77803468,2874
حقوق واستخدامات مماثلة	-	-	-
الزبائن	732626864,091	825396482,84	842515089,9274
المدينون الآخرون	1172457,873	1090814,92	18209422,0074
راتب وماشبهها	8450669,592	4709288,50	21827895,5874
الخزينة	15091084,413	5682770,43	22801377,5174
الأصول المتداولة	821250319,95	897564217,89	983157253,327
إجمالي الأصول	3250632492,756	3421818563,63	3593004634,504

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2021 - 2023) - المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-01) أن نسبة الأصول الثابتة خلال الفترة 2023-2021 0.74% 0.73% 0.72% .

على التوالي من إجمالي الأصول وهي أكثر من الأصول الجارية والتي تقدر بـ (0.25%، 0.26%، 0.27%) على التوالي من إجمالي الأصول وهذا يدل على اعتماد المؤسسة على الأصول الثابتة وأن المؤسسة ذات نشاط خدماتي أكثر من صناعية.

كما نلاحظ من جانب آخر تقارب هذه النسب خلال فترة الدراسة (2023-2021).

الجدول رقم (02-02): خصوم مؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت خلال الفترة الدراسة (2023-2021).

الوحدة: دج

السنوات	2021	2022	2023
رأس المال المدفوع	00	00	00
علاوة والإحتياطات	00	00	00
فارق الساعة التقييم	-	-	-
نتيجة الدورة	112856777,7	35715090.695	64246102,505
الترحيل من جديد	2805985648,64	3032741047,555	3061272059,365
Σ الأموال الخاصة	2918842426,34	3068456138,25	3125518161,87
قروض ديون مالية	-	-	-
الضرائب المؤجلة	-	-	-
ديون أخرى غير جارية	-	-	-
إيرادات معتبرة سلفا	8291002,89	8169307,19	65231330,81
لديون طويلة الأجل	8291002,89	8169307,19	65231330,81
المورد عن الحسابات المختلفة	91730376,152	52186387,1	66451893,005
الضرائب	186097518,575	241784538,55	256050044,455
ديون أخرى	45671168,816	51004447,64	65269953,545
خزينة الخصوم	-	217744,89	14483250,795
المجموع	323499063,526	345193118,19	402255141,8
Σ إجمالي للخصوم	3250632492,756	3421818563,63	1593004634,504

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة

للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-02) أن نسبة الأموال الدائمة خلال فترة الدراسة تقدر بـ (0.9%، 0.89%، 0.88%) من إجمالي الخصوم على التوالي وهي أكبر من الخصوم الجارية والتي تمثل (0.09%، 0.1%، 0.11%) من إجمالي الخصوم على التوالي وهذا يدل على اعتمادها على الأموال الدائمة (الأموال الخاصة، ديون طويلة الأجل).

كما نلاحظ أن إجمالي الخصوم في ارتفاع خلال فترة الدراسة (2021-2023).
الجدول رقم (02-03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت خلال فترة (2021-2023).

الوحدة: دج

البيان	2021	2022	2023
رقم الأعمال	782321048,37	923320010,72	944718269,58
إنتاج الدورة	853453613,403	937186168,61	958584427,47
إستهلاك الدورة	-226456750,449	-222858563,47	-201460304,61
القيمة المضافة للاستهلاك	626996862,954	714327605,14	735725864
الفائض الخام للإستغلال	303114761,838	294629624,31	16027883,17
النتيجة العملياتية	112173378,327	35012145,91	56410404,77
النتيجة المالية	0.00	0.00	0.00
النتيجة المادية قبل الضرائب	112173378,327	35012145,91	56410404,77
النتيجة الصافية	112465781,892	35280650,92	56678909,78

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

تتم عملية تقييم الأداء المالي انطلاقا من الميزانيات المالية وجداول حسب النتائج من خلال قياس مختلف النسب المالية لتقييم الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر من أجل معرفة مدى تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على أدائها المالي.

أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة.

تهدف هذه النسب إلى قياس وتقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير , وتحسب لهذه القدرة من خلال المقارنة بين المجاميع المتجانسة الأصول الجارية مع الخصم الجارية.

1) نسب السيولة العامة:

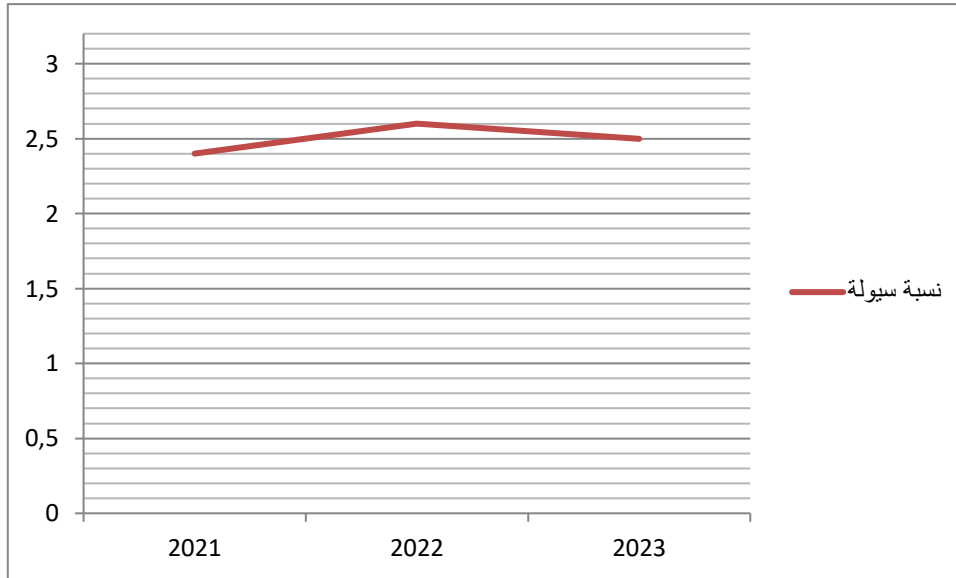
الجدول رقم (02-04): يمثل نسب السيولة العامة لمؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة (2021-2023)

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
الأصول الجارية	821250319,95	897564217,89	983157253,327
الخصوم الجارية	323499063,526	345193118,19	402255141,8
نسب السيولة العامة	%2.5	%2.6	%2.4

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم 02-02: المنحنى البياني للسيولة العامة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-04)

التعليق:

نسب السيولة العامة المحسوبة في السنوات الثلاث أكبر من النسبة المعيارية المقدرة ب: 1. نلاحظ أن المؤسسة حققت نتائج خلال السنوات (2021-2022-2023) مما يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد أصولها باعتمادها على جزء من خصومها الجارية. كما نلاحظ أن المنحنى البياني في تصاعد خلال فترة 2021 إلى 2022 ثم يعود للانخفاض لكنه يبقى فوق النسبة المعيارية وبذلك فإن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل ولديها هامش أمان يحميها من العسر المالي.

2-نسبة السيولة السريعة:

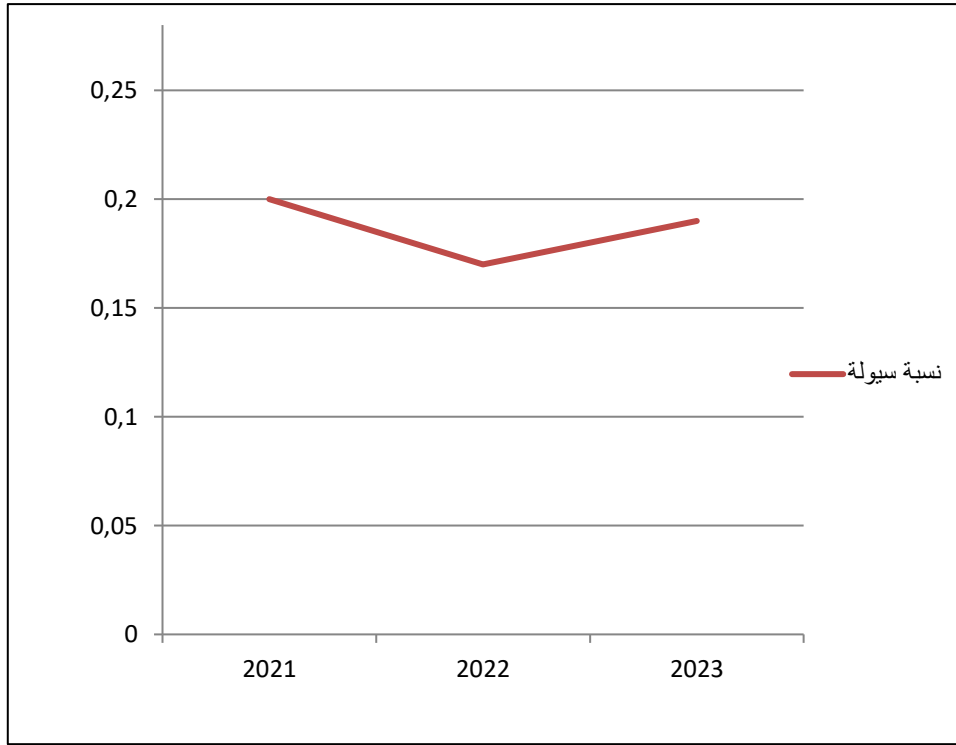
الجدول رقم (02-05) يمثل نسبة السيولة السريعة لمؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة (2021-2023):

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
الأصول الجار مخزونات	63909243.181	60684861,20	77803468,2874
خصم جارية	323499063,526	345193118,19	402255141,8
نسبة سيولة	0.2	0.17	0.19

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم 02-03: تطور نسبة السيولة السريعة خلال الفترة 2021-2023.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-05)

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة حققت نتائج بن (0.16-0.2) خلال فترة الدراسة (2021-2023) مما يعني أن هذه المؤسسة استطاعت الوفاء بديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية.

(3) نسبة السيولة الجاهزة:

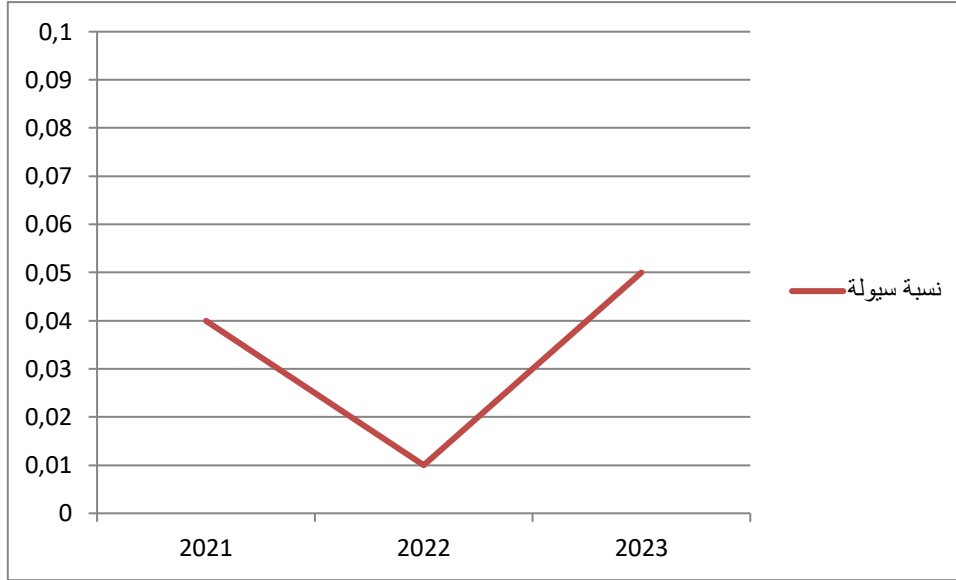
الجدول رقم (02-06) يمثل نسب الجاهزة لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023)

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
خزينة الأصول	15091084,413	5682770,43	22801377,5174
خصوم المالية	323499063,526	345193118,19	402255141,8
نسبة السيولة الجاهزة	0.04%	0.01%	0.05%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم 02-04: تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال الفترة (2021-2023):



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-06)

التعليق:

نلاحظ أن نسب السيولة الجاهزة خلال السنوات من 2021 إلى 2023 قدرت بـ (0.04، 0.01، 0.05) والنسبة المعيارية تكون 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى والملاحظ في السنوات 2021، 2022، 2023 نسبتها تحت الحد الأدنى.

وبذلك فإن المؤسسة ليست قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وينبغي عليها إعادة هيكلة المالي بما يتناسب مع رفع نسبة السيولة الجاهزة في المؤسسة.

ثانياً: تقديم الأداء المالي بواسطة نسب المديونية

المؤسسة تسعى لاستخدام هذه النسب (نسب المديونية) من أجل تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل.

1) نسبة الملائمة العامة:

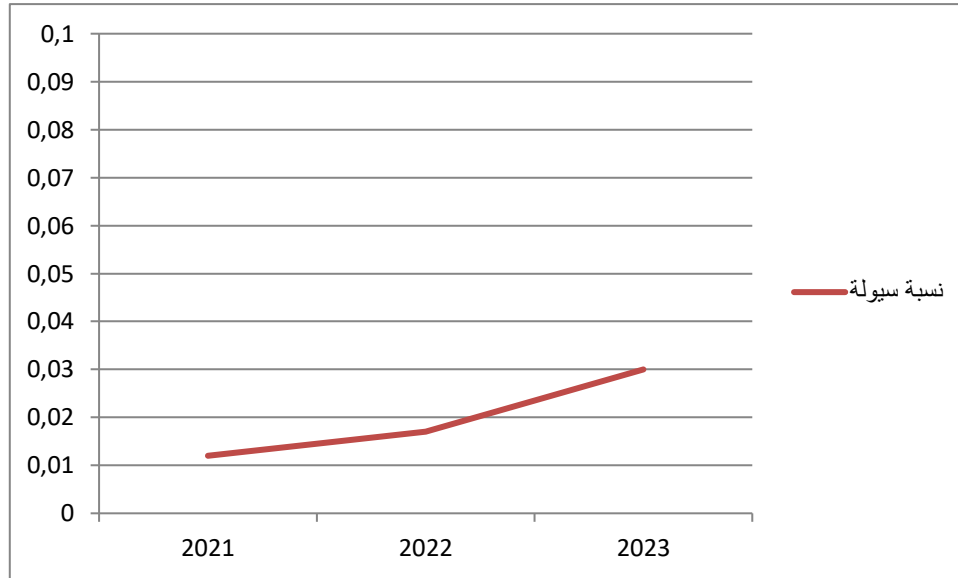
الجدول رقم (02-07): نسبة الملائمة العامة لاتصالات الجزائر خلال الفترة (2021-2023):

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
مجموع الديون	53962171,706	59173754,83	130501284,355
إجمالي الأموال	3250632492,756	3421818563,63	593004634,504
نسبة الملائمة العامة	0.012%	0.017%	0.03%

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم 02-05: تطور نسبة الملائمة العامة خلال الفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-07)

التعليق:

نلاحظ أن نسبة الملائمة العامة خلال السنوات (2021-2022-2023) أقل من الوحدة المعيارية وهي 01. المنحنى البياني في تزايد مستمر مما يعني أن المؤسسة غير مشبعة بالديون وتعتمد في تمويل أصولها على أموالها الخاصة ولها القدرة على الاقتراض من جديد وهذا ما يدل على أنها تحافظ على هذه النسب عند التخطيط لوضع هيكلها المالي.

(2) نسبة الاستدانة:

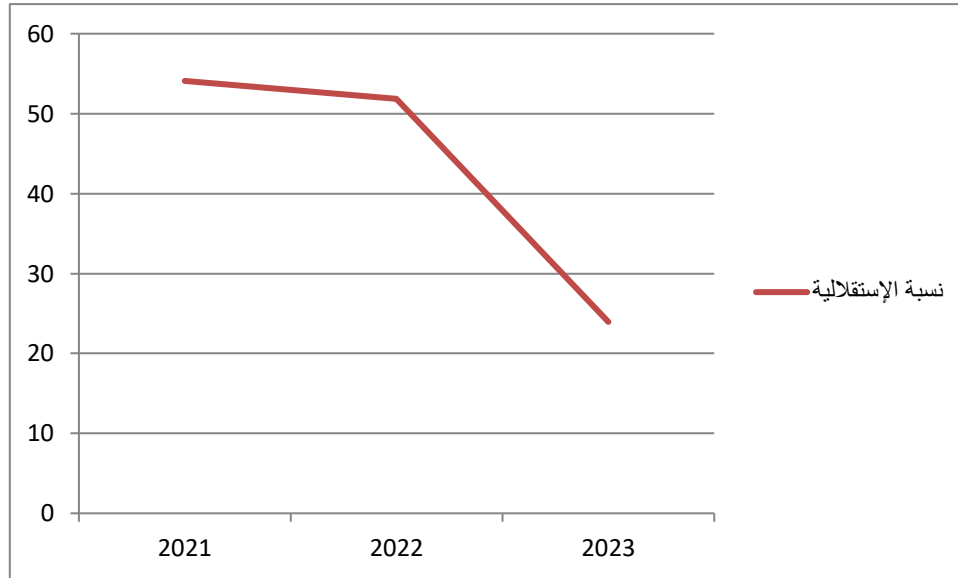
الجدول رقم (02-08): نسبة الاستدانة المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023):

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	2918842426,34	3068456138,25	3125518161,87
مجموع الديون	53962171,706	591737454,83	130501284,355
نسبة الاستدانة	54,09	51,85	23,95

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم (02-06): تطور نسبة الاستدانة خلال الفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-08)

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خلال فترة الدراسة من 2021 إلى 2023، (54,09-51,85-23,95) وهي تفوق النسبة المعيارية المقدرة ب 01.

نلاحظ من المنحنى البياني انخفاض ولكنه يفوق النسبة المعيارية مما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا في اتخاذ قراراتها وقادرة على الحصول على قروض إضافية. وهو مؤثر على نجاح المؤسسة في تخطيط هيكلها المالي.

3-نسبة التمويل الدائم:

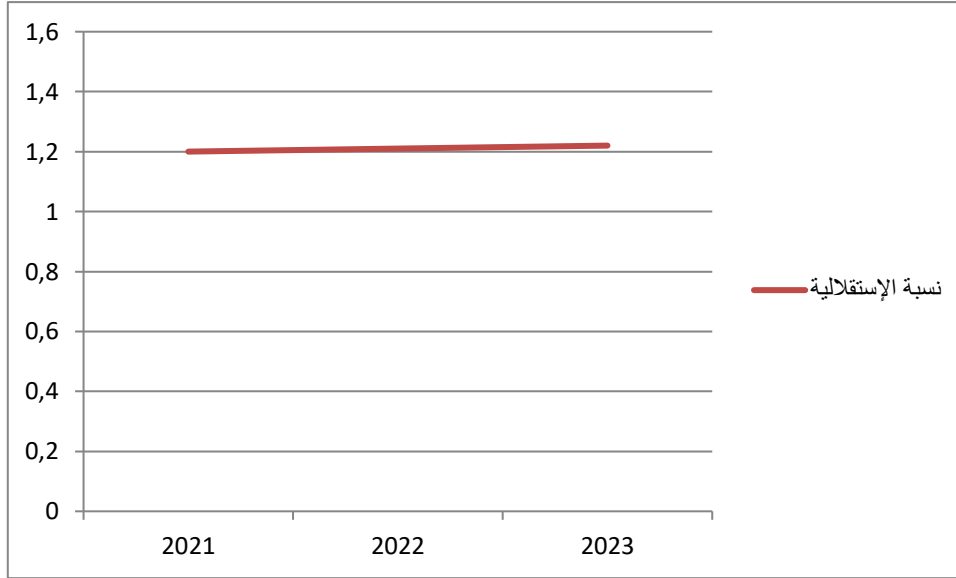
الجدول رقم (02-09): نسبة التمويل الدائم لمؤسسة اتصالات الجزائر فترة (2021-2023):

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	2927133429,23	3076625445,44	3190749492,68
أصول الثابتة	2429382172,806	2524254345,75	2609847381,177
نسبة تمويل الدائم	1,20	1,21	1,22

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم (02-07): تطور نسبة تمويل الدائم خلال الفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-09)

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة خلال فترة الدراسة 2021 إلى 2023 متقاربة من النسبة المعيارية

المقدرة ب 01.

كما نلاحظ أن المنحنى البياني تزايد لكنه متقارب من النسبة المعيارية مما يدل على أن المؤسسة لها هامش أمان وأنها تقوم بتمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، وهو مؤشر إيجابي يجعل المؤسسة تحافظ على الموزع التمويلي لها.

ثالثا: تقييم الأداء المالي بواسطة المردودية :

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة ومن خلال هذا الجدول يتضح

لنا أهم النسب.

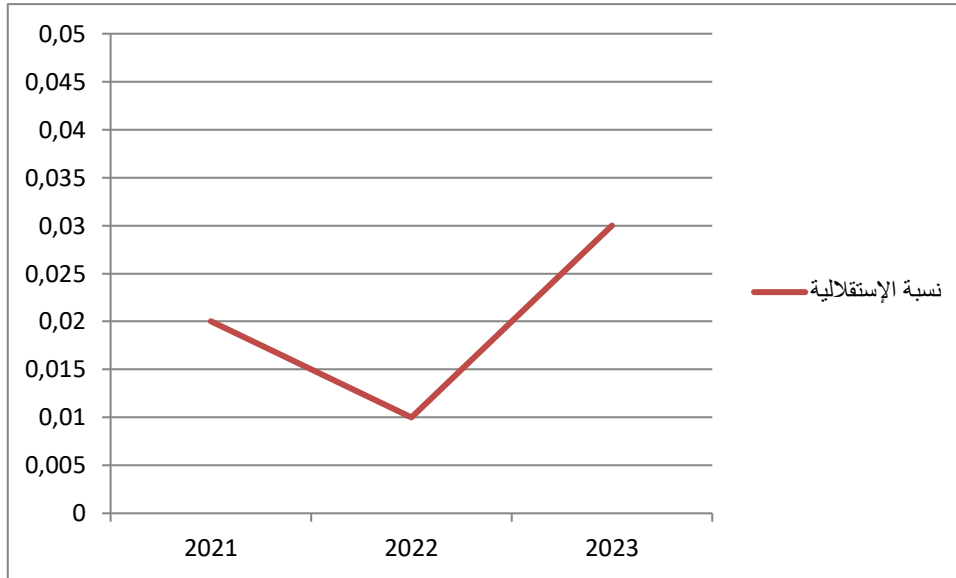
الجدول رقم (02-10) : تطور نسبة المردودية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023)

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
نتيجة الصافية	112465781,892	35280650,92	56678909,78
أموال خاصة	2918842426,34	3068456138,25	8125518161,87
نسبة المردودية	0.03%	0.01%	0.02%

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم (02-08): تطور نسبة المردودية المالية خلال الفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-10)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن مردودية المالية للمؤسسة سجلت انخفاضات في الفترة (2021-2022) لترتفع مرة أخرى عند مقارنة ما بين سنتي (2022-2023) مما يدل على أن الأموال الخاصة لها أثر في تكوين نتيجة المؤسسة.

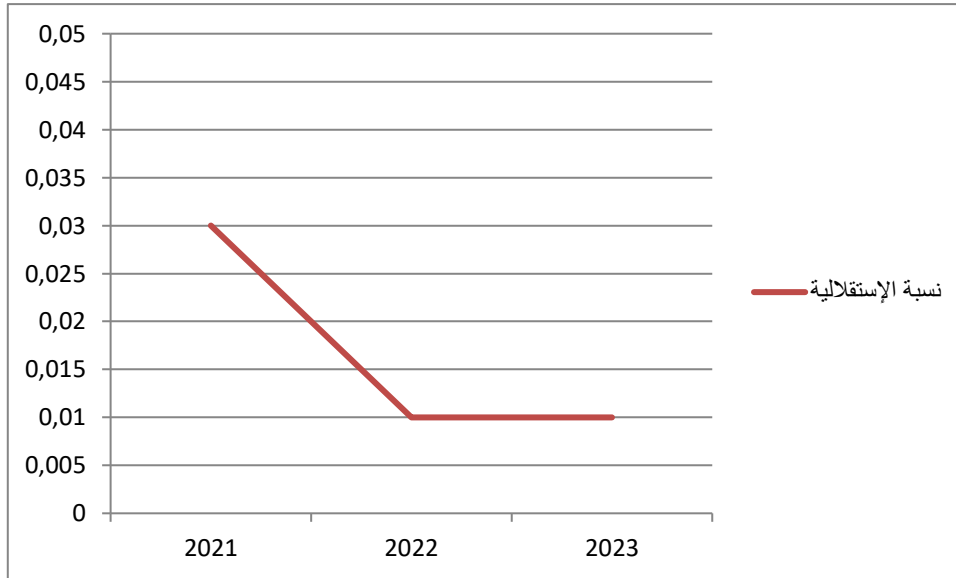
الجدول رقم (02-11): يمثل نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة اتصالات الجزائر (2021-2023)

الوحدة: دج

السنة	2021	2022	2023
نتيجة صافية	112465781,892	35280650,92	56678909,78
مجموع الأصول	3250632492,78	3421818563,63	3593004634,504
نسبة المردودية الاقتصادية	0.03%	0.01%	0.01%

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

الشكل رقم (02-09): نسبة المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق (11-02)

التعليق:

المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال فترة الدراسة (2021-2023). كما نلاحظ من المنحنى البياني أن انخفضت في فترة ما بين 2021-2022 ثم ثبتت خلال الفترة ما بين 2022-2023.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

سنقوم في هذا المطلب بتحليل بنية الهيكل المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة بالاعتماد على النتائج المتصلة عليها من تقييم الأداء المالي.

الجدول رقم (02-11): يمثل تحليل بنية الهيكل المالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة

السنة	2021	2022	2023
الأموال المملوكة	0.89	0.89	0.87
الديون طويلة الأجل	0.02	0.02	0.02
الديون قصيرة الأجل	0.09	0.09	0.11

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المستخرجة من مصلحة المحاسبة للمؤسسة.

أولاً: رأس المال

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأموال المملكة للمؤسسة في تقارب خلال السنوات الثلاث قدر بـ (0.89-0.89-0.87) مما يدل على أن الأموال الخاصة لهذه المؤسسة ساهمت في تركيبة هيكلها المالي بالرجوع إلى نتائج الدراسة نجد أن المؤسسة قد اعتمدت على أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها بنسب مرتفعة في السنوات سالفة الذكر وحقت مردودية مالية إيجابية خلال فترة الدراسة (2021-2023). وعليه نستنتج أن التزايد في الأموال المملكة أثر إيجابياً على أدائها المالي مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل نشاطها.

ثانياً: الديون طويلة الأجل

من خلال الجدول نلاحظ نسبة ديون طويلة الأجل في استقرار خلال السنوات (2021-2022-2023)، قدر بـ (0.02-0.02-0.02) مما يعني أن المؤسسة مستقرة، بحيث يأثر على العائد حقوق ملكية فعند نقص أو استقرار الديون المؤسسة يؤدي ذلك إلى زيادة الربحية وبالتالي يزداد عائدها، ونفس الشيء بالنسبة للعائد على الأصول ومعدل هامش الربح، مما يؤدي إلى عدم الوقوع في العسر المالي. ومنه نستنتج أن المؤسسة قادرة على تحمل الديون واتخاذ قرارات مالية استراتيجية.

ثالثاً: الديون قصيرة الأجل

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الديون قصيرة الأجل في ثبات خلال السنتين (2021-2022) قدر بـ (0.09-0.09)، يعود ويرتفع خلال سنة 2023 قدر بـ (0.11) مما يعني أن المؤسسة تقترض ديون قصيرة الأجل أكثر من ديون طويلة الأجل خلال تلك السنوات، وبالتالي نسبة حقوق سيري المؤسسة ترتفع مما يؤثر على عائد على حقوق مما يؤدي إلى ارتفاع في هامش الربح ومعدل منفعة الأصول بسبب زيادة في الإيرادات المحصلة. ومنه نستنتج أن المؤسسة اعتمدت في التمويل قصير الأجل أكثر من التمويل طويل الأجل مما يشمل ذلك على سداد الديون في المدى القريب وهذا يساعد المؤسسة على قدرة تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية للمؤسسة اتصالات الجزائر في ولاية تيارت خلال الفترة (2021-2023) بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانية المالية وجدول النتائج لفترة الدراسة وذلك بإجراء الدراسة التحليلية المعتمدة على تكوين الميزانية ثم حساب أهم المؤشرات بالأداء المالي التي تتمثل في النسب والمؤشرات المالية، حيث استخلصنا من خلال دراستنا أن الوضعية المالية لمؤسسة مستقرة خلال السنوات الثلاثة ويمكن القول أن الهيكل المالي للمؤسسة اتصالات الجزائر بتيارت قد أثر إيجابيا على أدائها المالي.

الختمة

خاتمة:

في ختام هذه المذكرة، تم تسليط الضوء على العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي، مع التركيز على دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت. من خلال تحليل مفصل للإطار النظري والتطبيق العملي، أكدت النتائج على أهمية الهيكل المالي كعنصر أساسي يؤثر في الأداء المالي للمؤسسات.

أظهرت الفرضيات التي تم اختبارها أن هناك علاقة معقدة بين الهيكل المالي والأداء المالي، حيث تؤثر عوامل مثل الاستدانة وتكلفة رأس المال بشكل كبير على الربحية والاستقرار المالي للمؤسسة. وقد تبين أن الإدارة الفعالة للهيكل المالي يمكن أن تسهم في تعزيز الأداء المالي وتحقيق مزيد من النمو والاستدامة.

كما تطرقت الدراسة إلى التحديات والفرص المرتبطة بالهيكل المالي في السياق الجزائري. الحاجة لتحسين الأطر التنظيمية والقانونية، وتعزيز الشفافية المالية، وتطوير المهارات الإدارية، جاءت كأبرز التوصيات للمؤسسات الراغبة في تحسين أدائها المالي.

أخيراً، يُأمل أن تسهم هذه المذكرة في تعميق الفهم الأكاديمي والعملي لتأثيرات الهيكل المالي على الأداء المالي، وأن تكون دافعاً لإجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال. تعزيز التعاون بين الأكاديميين والمهنيين في قطاع الأعمال يظل أمراً حيوياً لتطوير استراتيجيات مالية أكثر فعالية تساعد الشركات الجزائرية على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.

نتائج اختبار الفرضيات:

أفضت نتائج اختبار الفرضيات الدراسة ما يلي:

أ- بالنسبة للفرضية الأولى و المتمثلة في " يوجد تأثير ملموس للهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات في الجزائر، وهذا التأثير يختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية ".

• دراسات عديدة أظهرت أن لهيكل المالي تأثير ملموس على أداء المؤسسات في الجزائر. يمكن أن يؤثر هيكل المالية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يختلف هذا التأثير باختلاف القطاعات الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون لهيكل مالي مختلف تأثيرات على الأداء المالي حسب نوع القطاع الاقتصادي.

ب- بالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في " الشركات التي تتبع استراتيجيات مالية محافظة تظهر أداءً مالياً أفضل في المدى الطويل مقارنة بالشركات التي تتخذ مخاطر مالية عالية ".

• الدراسات تشير إلى أن الشركات التي تتبع استراتيجيات مالية محافظة قد تحقق أداءً مالياً أفضل في المدى الطويل مقارنة بالشركات التي تتخذ مخاطر مالية عالية. هذا يعود إلى أن الاستقرار المالي و التخطيط المالي الجيد يمكن أن يسهم في تحقيق نتائج ايجابية على المدى البعيد، على الرغم من انه قد يكون هناك بعض الاستثناءات حسب طبيعة الصناعة و السوق .

جـ. بالنسبة للفرضية الثالثة و المتمثلة في " تغييرات الهيكل المالي تؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت ".

- النتائج تشير إلى أن تغييرات الهيكل المالي يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع تيارت. يمكن لتحسين هيكل المالية أن يساهم في تحقيق نتائج ايجابية على المدى الطويل، مثل تحسين التخطيط المالي و تنظيم الديون بشكل أفضل، مما يؤدي الى تعزيز الأداء المالي للشركة .

نتائج الدراسة

1. العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي:

- تم التأكيد على وجود علاقة مباشرة ومعقدة بين الهيكل المالي والأداء المالي في فرع اتصالات الجزائر بتيارت.
- الهيكل المالي المتوازن الذي يضمن نسبة سليمة بين الديون والأسهم يساهم في استقرار المؤسسة المالي ويحسن من ربحيتها.

2. تأثير الديون على الأداء المالي:

- أظهرت النتائج أن الاستخدام المعتدل للديون يمكن أن يعزز الأداء المالي عن طريق تقليل تكلفة رأس المال وزيادة الربحية، لكن الإفراط في الاعتماد على الديون يرفع من المخاطر المالية ويمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

3. أهمية الإدارة المالية:

- كانت هناك دلائل قوية على أن الكفاءة في الإدارة المالية داخل المؤسسة تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الأداء المالي.
- الإدارة التي تمتلك رؤية استراتيجية للتوازن المالي تساهم في تحقيق أداء أفضل.

4. تأثير السياسات المالية والاقتصادية:

- توصلت الدراسة إلى أن السياسات المالية والتغيرات الاقتصادية الكبرى تؤثر بشكل كبير على الهيكل المالي والأداء المالي للمؤسسة، مما يستلزم مرونة وتكيف مستمر من جانب الإدارة.

التوصيات:

1. تحسين السياسات الداخلية للهيكل المالي:

- يوصى بأن تعمل المؤسسات على تطوير سياسات مالية تضمن توازناً أفضل بين الديون والأسهم لتحقيق استقرار مالي دون المساس بالقدرة على التوسع والاستثمار.

2. تعزيز الإدارة المالية:

- يُنصح بتعزيز قدرات الإدارة المالية من خلال التدريب المستمر والتوظيف الاستراتيجي للموارد المالية والبشرية لضمان استجابة فعالة للتحديات المالية.

3. مراقبة وتقييم مستمرين:

- من الضروري إجراء مراقبة وتقييم دوريين للهيكل المالي وأدائه لتحديد المشكلات المحتملة والتدخل السريع لتصحيح المسار.

4. الاستعداد للتغيرات الاقتصادية:

- يجب على المؤسسات تطوير استراتيجيات تسمح بالمرونة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية للحفاظ على استقرارها ونموها المالي.

5. تحليل الأثر طويل الأمد:

- توصي الدراسة بإجراء تحليلات مستمرة وطويلة الأمد لفهم أثر القرارات المالية على الأداء على مر السنين لضمان استدامة النتائج.

قائمة

المصادر والمراجع

الكتب:

1. ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين، 2013.
2. احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية 2008.
3. إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، دار جامعية، مصر، 2006.
4. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
5. إلياس بن ساسي، ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
6. براق محمد ، غربي حمزة ، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة ، دار الكتب والوثائق القومية ، الطبعة الأولى ، 2014 .
7. توفيق محمد عبد المحسن، تقديم الأداء مدخل جديد، لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004.
8. حسني علي فريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
9. حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدول، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 118-117.
10. خالد محمد بني حمدان وائل محمد إدريس، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي (منهج معاصر)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
11. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007.
12. رضوان وليد العمار، أساسيات في (الإدارة المالية) مدخل إلى قرارات وسياسات التمويل، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.
13. زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
14. زغيب مليكة، بوشنكير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2011.
15. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض 2000.
16. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
17. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، 2008.
18. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

19. عبد الحليم كرابتن وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (مفاهيم، تطبيقات) دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2006.
20. عبيد على أحمد المجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصر القروض وبيان كيفية معاملتها ضريبيا، دار النهضة العربية للنشر، 2001.
21. عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية، نظرية وتطبيق، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
22. عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقى. الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، دون سنة النشر.
23. عدنان عاليه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
24. على عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2002.
25. عليان الشريف وآخرون، الإدارة مالية والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
26. فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
27. فيصل محمد الثاورة، مبادئ الإدارة المالية (الإطار النظري ومحتوى علمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
28. فيصل محمود الشاورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (الأسس النظرية والعلمية)، داروائل للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2008.
29. قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الضمانات، دار الشروق للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
30. لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
31. محدد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
32. محمد الكرفي تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
33. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، العدد 4، 2011.
34. محمد صلاح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات)، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
35. محمد صلاح الهناوي، جمال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال) المكتب العلمي الحديث.

36. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار جنادين النشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.
37. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006.
38. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشآت المعارف للتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
39. ناظر حسن عبد السيد، محاسبة الجودة، مدخل تحليلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009.
40. نور الدين حبابة، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.
41. الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2006.
- الاطروحات والرسائل:**
42. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية ، مذكرة ماجستير، اقتصاد صناعي، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.
43. بكوشة صفاء رزاق هبله سارة ، استخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017.
44. بكوشة صفاء ورزاق هبله سارة، استخدام نماذج التنبؤ لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013-2014.
45. جمال الدين كعباش، تأثير هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة على أدائها المالي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية.
46. شطارة نبيلة فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2013، 2014.
47. عادل عشى، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، رسالة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
48. عبد الرزاق زكرياء طينة . دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017.
49. عبيد سعد نوح، محددات الهيكل التمويلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة، جيجل 2017-2018.
50. علي بن الطب، دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2008-2009.

51. علي شينور .مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة EGTB مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبية تخصص فحص محاسبي .جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013 .
52. العمري بشرى و ماني حنان ,دور التحليل في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ,مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة ,كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة اكلي محند اولحاج ,البويرة (الجزائر) 2018/2017
- 53.فتيحة حجاج، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، مذكرة ماستر منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.
54. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015.
55. فيصل عبادة. التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017.
56. قروي نجاح ,حميدي سليمة , دراسة تطبيقية لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017.
57. مبارك لسوس، التسيير المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، جامعو محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015.
58. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 48. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير جامعة تيارت، 2013/2014.
59. نجاة سر، دور لوحة القيادة المالية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مالية، المؤسسة جامعة أدرار، الجزائر، 2015-2016.
60. يوسف هزيل وآخرون، تقييم وتحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016-2017.

المجلات:

61. دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي، الإسهامات النظرية الأساسية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2002.
62. سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أشعة الانحدار الخطي VAR مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 01 ، جامعة قالمه، الجزائر، 2019 .

63. محمد أمين ,وليد طالب ، دور الجباية في اختيار هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة ، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة و الإدارية ، العدد 06 ، جامعة أم البواقي، الجزائر ، 2016.
- 64.نبيلة سهايلية ، جبار بوكثير، عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد 05 ، جامعة أم البواقي الجزائر، 2017.
- 65.محمودي مليك,نوي نور الدين,مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية,العدد02, 2016.
- 66.بن عيشة كريمة ,مجلة دراسات اقتصادية ,المجلد 23, العدد01 , 2023 .

باللغة الأجنبية:

67. BermandMartory. "Contrôle de gestion social", librairievuibert: Paris. 1999.
- 68.Eric Cauvin. Pierre-laurentBexos. l'évaluation des performances dans les entreprisesfrançaises : uneétudeempirique, EDHE C-BP 3116-393.
- Promenade des Anglais – Nice Cedex 3.
69. Josette Peyrand. Analyse financier, LibrairieVuibert. 8 émeéd. Paris, 1999 .
70. BermandMartory. "Centrole de gestion social", librairievuibert: Paris. 1999.

المواقع الالكترونية:

- 71.الموقع الالكتروني المؤسسة اتصالات الجزائر. [www. algerie.telecom](http://www.algerie.telecom) .تاريخالإطلاع : 2024/05/01.

الملاحق

NIF: 000216001808337

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Edité le: 18-SEP-23 10:34:1.

Exercice clos le: 31-DECEMBRE-2021

Designation de l'entreprise: Algérie Télécom - SPA
Activité Télécommunication
Adresse: Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohamadia

BILAN PASSIF

PASSIF	N BRUT	N 1 NET
CAPITAUX PROPRES:	0.000	0.00
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	0.000	0.00
Capital non appelé	0.000	0.00
Primes et réserves Réserves consolidées(1)	0.000	0.00
Ecart de réévaluation	0.000	0.00
Ecart d'équivalence(1)	0.000	0.00
Résultat net Résultat net part du groupe (1)	112856777.700	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2805985648.640	0.00
Part de la société consolidante(1)	0.000	0.00
Part des minoritaires(1)	0.000	0.00
TOTAL I	2918842426.340	0.00
PASSIFS NON COURANTS:	0.000	0.00
Emprunts et dettes financières	0.000	0.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.000	0.00
Autres dettes non courantes	0.000	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	8291002.890	0.00
TOTAL II	8291002.890	
PASSIFS COURANTS:	0.000	0.00
Fournisseurs et comptes rattachés	91730376.152	0.00
Impôts	186097518.575	0.00
Autres dettes	45671168.816	0.00
Trésorerie Passif	0.000	0.00
TOTAL HI	323499063.543	0.00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	3250632492.773	0.00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

NIF: 000216001808337

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Edité le: 18-SEP-23 10:34:1.

Exercice clos le: 31-DECEMBRE-2021

Designation de l'entreprise: Algérie Télécom - SPA
Activité Télécommunication
Adresse: Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohanumadia

BILAN PASSIF

PASSIF	N BRUT	N 1 NET
CAPITAUX PROPRES:	0.00	0.00
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	0.00	0.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves Réserves consolidées(1)	0.00	0.00
Ecart le réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence(1)	0.00	0.00
Résultat net Résultat net part du groupe (1)	35715090.70	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3032741047.56	0.00
P'art de la société consolidante(1)	0.00	0.00
Part des minoritaires(1)	0.00	0.00
TOTAL I	3068456138.25	0.00
PASSIFS NON COURANTS:	0.00	0.00
Emprunts et dettes financières	0.00	0.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	8169307.19	0.00
TOTAL II	8169307.19	
PASSIFS COURANTS:	0.00	0.00
Fournisseurs et comptes rattachés	52186387.100	0.00
Impôts	241784538.550	0.00
Autres dettes	51004447.640	0.00
Trésorerie Passif	217744.89	0.00
TOTAL III	345193118.180	0.00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	3421818563.620	0.00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

NIF: 000216001808337

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Edité le: 18-SEP-23 10:34:1.

Exercice clos le: 31-DECEMBRE-2021

Designation de l'entreprise: Algérie Télécom - SPA

Activité Télécommunication

Adresse: Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohanimadia

BILAN PASSIF

PASSIF	N BRUT	N I NET
CAPITAUX PROPRES:	0.00	0.00
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	0.00	0.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Primes et réserves Réserves consolidées(1)	0.00	0.00
Ecart le réévaluation	0.00	0.00
Ecart d'équivalence(1)	0.00	0.00
Résultat net Résultat net part du groupe (1)	64246102.51	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3061272059.37	0.00
Part de la société consolidante(1)	0.00	0.00
Part des minoritaires(1)	0.00	0.00
TOTAL I	3125518161.87	0.00
PASSIFS NON COURANTS:	0.00	0.00
Emprunts et dettes financières	0.00	0.00
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	0.00
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	65231330.81	0.00
TOTAL II	65231330.81	
PASSIFS COURANTS:	0.00	0.00
Fournisseurs et comptes rattachés	66451893.005	0.00
Impôts	256050044.455	0.00
Autres dettes	65269953.545	0.00
Trésorerie Passif	14483250.795	0.00
TOTAL HI	402255141.800	0.00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	3593004634.480	0.00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

Algérie Télécom -SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC: 18083802 IF: 000216001808337 Al: 16293838021 DRT		COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE Exercice ctos le: 31 decembre 2021 EDITE LE :25 MAR-24 10:31	
DOT_TIARET			
	Note	N	N-1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		782321048.370	0.00
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.000	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		71132565.033	0.00
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		0.000	0.00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		853453613.403	0.00
ACHATS CONSOMMES		139108763.178	0.00
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		87347987.271	0.00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		226456750.449	0.00
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		626996862.954	0.00
CHARGES DE PERSONNEL		308076830.145	0.00
MPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		15805270.971	0.00
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		303114761.838	0.00
JAUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		4122538.182	0.00
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		417600.000	0.00
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		225139699.683	0.00
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		30493377.990	0.00
V RESULTAT OPERATIONNEL.		0.000	0.00
PRODUITS FINANCIERS		0.000	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.000	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		112173378.327	0.00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		112173378.327	0.00
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.000	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.000	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		88069529.575	0.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		775896151.248	0.00
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		112173378.327	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		292403.565	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.000	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		292403.565	0.00
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		112465781.892	0.00
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		0.000	0.00
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0.000	0.00
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		0.000	0.00
PART DU GROUPE (1)		0.000	0.00

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINAN

Algérie Télécom -SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC: 18083802 IF: 000216001808337 AI: 16293838021 DRT		COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE Exercice clos le: 31 decembre 2022 EDITE LE :25 MAR-24 10:31
DOT_TIARET		

	Note	N	N-1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		923320010.720	0.00
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.000	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		13866157.890	0.00
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		0.000	0.00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		937186168.610	0.00
ACHATS CONSOMMES		-147628367.480	0.00
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		-75230195.990	0.00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-222858563.470	0.00
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		714327605.140	0.00
CHARGES DE PERSONNEL		-352465123.060	0.00
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		-67232857.770	0.00
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		294629624.310	0.00
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		2653633.120	0.00
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		-57325504.000	0.00
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		-261723596.150	0.00
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		25739.670	0.00
V RESULTAT OPERATIONNEL.		0.000	0.00
PRODUITS FINANCIERS		0.000	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.000	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		35012145.910	0.00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		0.000	0.00
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.000	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.000	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		-157244.880	0.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		939865541.400	0.00
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		34854901.030	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		425749.890	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.000	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		425749.890	0.00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		35280650.920	0.00
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0.000	0.00
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		0.000	0.00
PART DU GROUPE (1)		0.000	0.00

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINAN

Algérie Télécom - SPA		COMPTE DE RESULTAT
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia		PAR NATURE
RC: 18083802		Exercice clos le: 31 decembre 2022
IF: 000216001808337		
AI: 16293838021		EDITE LE :25 MAR-24 10:31
DRT	DOT_TIARET	

	Note	N	N-1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		944718269.580	0.00
VARIATION STOCKS/PRODUITS FINIS ET EN COURS		0.000	0.00
PRODUCTION IMMOBILISEE		14686751.880	0.00
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		0.000	0.00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		958584427.470	0.00
ACHATS CONSOMMES		-120288736.480	0.00
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		-55230591.010	0.00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-201460304.610	0.00
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		735725864.000	0.00
CHARGES DE PERSONNEL		-292546321.600	0.00
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		-48980017.780	0.00
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316027883.170	0.00
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		2997899.080	0.00
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		-352120.150	0.00
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		-490867.630	0.00
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		-187008965.570	0.00
V RESULTAT OPERATIONNEL.		56410404.770	0.00
PRODUITS FINANCIERS		0.000	0.00
CHARGES FINANCIERES		0.000	0.00
VI RESULTAT FINANCIER		0.000	0.00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		56410404.770	0.00
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0.000	0.00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-99867.880	0.00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		966979687.980	0.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-706315042.730	0.00
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		46458091.300	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		568974.900	0.00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0.000	0.00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		568974.900	0.00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		56678909.780	0.00
REPARTITION DES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		0.000	0.00
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0.000	0.00
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		0.000	0.00
PART DU GROUPE (1)		0.000	0.00

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINAN

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Designation de l'entreprise: Algérie Télécom - SPA NIF: 000216001808337
 Activité : Télécommunication
 Adresse: Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohamma Edité le: 18-SEP-23 10:34:15

Exercice clos le : 31-DECEMBRE- 2021

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N1
	Montants BrutS	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	0.00
Ecart d acquisition goodwill positif ou négatif)	-	-	-	0.00
Immobilisations incorporelles	-	-	0.00	0.00
Immobilisations corporelles	-	-	-	0.00
Terrains	-	-	479290	0.00
Bâtiments	-	-	9544	0.00
Autres immobilisations corporelles	-	-	0.00	0.00
Immobilisations en concession	-	-	0.00	0.00
Immobilisations encours	-	-	-	0.00
Immobilisations financières	-	-	0.00	0.00
Titres mis en équivalence	-	-	0.00	0.00
Autres participations et créances metachées	-	-	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	-	-	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	0.00	0.00
Impôts différés actif	-	-		0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	-	-		0.00
ACTIFS COURANTS	-	-		0.00
Stocks et encours	-	-	-	0.00
Créances et emplois assimilés	-	-		0.00
Clients	-	-		0.00
Autres débiteurs	-	-		0.00
Impôts et assimilés	-	-		0.00
Autres créances et emplois assimilés	-	-	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	-	-	-	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	0.00	0.00
Trésorerie	-	-		0.00
TOTAL ACTIF COURANT	-	-		0.00
TOTAL GENERAL ACTIF	-	-		0.00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Designation de l'entreprise: Algérie Télécom - SPA NIF: 000216001808337
 Activité : Télécommunication
 Adresse: Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohamma Edité le: 18-SEP-23 10:34:15

Exercice clos le : 31-DECEMBRE- 2022

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N		N1	
	Montants BrutS	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	0.00
Ecart d acquisition goodwill positif ou négatif)	-	-	-	0.00
Immobilisations incorporelles	-	-	0.00	0.00
Immobilisations corporelles	-	-	-	0.00
Terrains	-	-	532544778	0.00
Bâtiments	-	-	100999507.68	0.00
Autres immobilisations corporelles	-	-	1882500560.06	0.00
Immobilisations en concession	-	-	0.00	0.00
Immobilisations encours	-	-	8209500	0.00
Immobilisations financières	-	-	0.00	0.00
Titres mis en équivalence	-	-	0.00	0.00
Autres participations et créances metachées	-	-	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	-	-	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	0.00	0.00
Impôts différés actif	-	-	-	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	-	-	2524254345.74	0.00
ACTIFS COURANTS	-	-	-	0.00
Stocks et encours	-	-	60684861.20	0.00
Créances et emplois assimilés	-	-	-	0.00
Clients	-	-	825396482.84	0.00
Autres débiteurs	-	-	1090814.92	0.00
Impôts et assimilés	-	-	4709288.50	0.00
Autres créances et emplois assimilés	-	-	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	-	-	-	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	0.00	0.00
Trésorerie	-	-	5682770.43	0.00
TOTAL ACTIF COURANT	-	-	891881447.46	0.00
TOTAL GENERAL ACTIF	-	-	3416135793.20	0.00

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Designation de l'entreprise: Algérie Télécom - SPA NIF: 000216001808337
 Activité : Télécommunication
 Adresse: Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohamma Edité le: 18-SEP-23 10:34:15

Exercice clos le : 31-DECEMBRE- 2022

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N		N1	
	Montants BrutS	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	0.00
Ecart d acquisition goodwill positif ou négatif)	-	-	-	0.00
Immobilisations incorporelles	-	-	0.00	0.00
Immobilisations corporelles	-	-	-	0.00
Terrains	-	-	549663385.0874	0.00
Bâtiments	-	-	118118114.7674	0.00
Autres immobilisations corporelles	-	-	1899619167.14740	0.00
Immobilisations en concession	-	-	0.00	0.00
Immobilisations encours	-	-	25328107.0874	0.00
Immobilisations financières	-	-	0.00	0.00
Titres mis en équivalence	-	-	0.00	0.00
Autres participations et créances metachées	-	-	0.00	0.00
Autres titres immobilisés	-	-	0.00	0.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	0.00	0.00
Impôts différés actif	-	-		0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT	-	-	2592728774.0896	0.00
ACTIFS COURANTS	-	-		0.00
Stocks et encours	-	-	-	0.00
Créances et emplois assimilés	-	-	-	0.00
Clients	-	-	842515089.93	0.00
Autres débiteurs	-	-	18209422.0024	0.00
Impôts et assimilés	-	-	21827895.59	0.00
Autres créances et emplois assimilés	-	-	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	-	-	-	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	0.00	0.00
Trésorerie	-	-	22813775174	0.00
TOTAL ACTIF COURANT	-	-	882552407.52	0.00
TOTAL GENERAL ACTIF	-	-	3475281181.61	0.00

ملخص

تعد القرارات المتعلقة بالهيكل المالي من القرارات المهمة التي تقوم بها الإدارة المالية في كل المؤسسات بشكل عام.

نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع إثر اختيار الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة، أي تحديد العلاقة بين الهيكل المالي للمؤسسة على أدائها المالي. وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة من ضمنها مؤسسة اتصالات الجزائر-تيارت التي أخذناها في دراسة حالة، باستخدام النظريات المفسرة للهيكل المالي في التوقع بالأداء المالي المستقبلي و مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحديد دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي .

بينت نتائج هذه الدراسة في إبراز وجود اثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة، توصلت الدراسة أن عملية تقييم الأداء المالي لها علاقة إحصائية بين الهيكل المالي مقاسا بالأموال الخاصة و الديون قصيرة و طويلة الأجل

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي ,الأداء المالي, نظريات الهيكل المالي ,مؤشرات تقييم الأداء المالي.

Abstract :

Financial structure decisions are important decisions made by financial management in all institutions in general.

In this study, we try to shed light on the subject of the impact of choosing the financial structure on the financial performance of the institution, i.e. determining the relationship between the financial structure of the institution and its financial performance. This is done by analyzing the financial statements of the institution, including the Algerian Telecommunications Corporation - Tiaret, which we took as a case study, using theories explaining the financial structure in predicting future financial performance and financial performance evaluation indicators in determining the role of financial ratios in revealing financial performance.

The results of this study showed the existence of the impact of the financial structure on the financial performance of the institution. The study concluded that the process of evaluating financial performance has a statistical relationship between the financial structure measured by private funds and short- and long-term debts.

Keywords: Financial structure, financial performance, financial structure theories, financial performance evaluation indicators